جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

تأثير العقوبة في العود للجريمة

دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

إعداد الطالب

بسام أحمد الحيصة

اشراف

الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الخزعلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه

في علم الاجتماع/ تخصص الجريمة

جامعة مؤتة، 2014

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب بسام احمد الحيصة الموسومة بـ:

تأثير العقوبة في العود للجريمة " دراسة ميدانية على مراكز الاصلاح والتأهيل الاردنية"

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في **علم الجريمة**.

القسم: علم الاجتماع.

	التوقيع	التاريخ	
أ. د. عبدالعزيز علي الخزعلي		2014/5/22	مشرفاً ورئيسا
د. رافع عارف الخريشا		2014/5/22	عضواً
د. سليم أحمد القيسي		2014/5/22	عضواً
د. محمد عبدالكريم الحوراني		2014/5/22	عضواً

عميد الدراسات العليا

د. علي الضمور

جامعة مؤتة عمادة الدراسات العليا

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الأردن
الرمز البريدي: 61710
تلفون: 03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

الى من حصد الأشواك من دربي ليمهد لي طريق العلم ، إلى القلب الكبير أبي رحمه الله وأمي حفظها الله

إلى أخي الغالي الذي طالما وقف بجانبي في مواجهة الصعاب " ابو سامر".

إلى الروح الطاهرة سامر رحمه الله

إلى رفيقة دربي زوجتي الغالية التي سارت معي نحو حُلم إنجاز هذه الرسالة خطوةً بخطوة والى بناتي اللواتي أفخر بهن وفقهن الله.

أُهدي هذا الجهد المتواضع

بسام الحيصة

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل حتى وصل إلى حيز الوجود، و أخص بالشكر والتقدير أستاذي الفاضل المشرف على هذه الرسالة الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخزعلي، الذي أشرف على هذه الرسالة حتى أصبحت على ما هي عليه، فكان لتوجيهاته وسعة صدره الأثر البارز في إثراء هذه الرسالة، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بشكري العميق لأعضاء لجنة المناقشة الذين شرفوني بقبول مناقشة هذه الرسالة وسيكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل العناية والتقدير.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذتي في كلية العلوم الإجتماعية، قسم علم الإجتماع بجامعة مؤتة.

بسام الحيصة

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة

قائمة الجداول

	الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة	
33	نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة	77
34	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	78
35	نتائج تحليل التباين الأحادي لدور أساليب معاملة النزلاءفي الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	79
36	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	80
37	نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي	81
38	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	82
39	نتائج تحليل التباين الأحادي لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	82
40	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	83
41	نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	84
42	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في	85

قائمة الملاحق

الملخص

تأثير العقوبة في العود للجريمة

دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية

بسام أحمد الحيصة

جامعة مؤتة، 2014

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية للعائدين الى الجريمة ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام منهج المسح الاجتماعي، وتم سحب عينة قصدية مكونة من(241) عائداً من مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية (سواقة، اربد، ارميمين)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانه لغرض جمع البيانات، وقد تم التحقق من صدق الأداة وثباتها، ومن أجل الاجابة على أسئلة الدراسة فقد تم استخدام الإحصاء الوصفي والتكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري والمتوسطات الحسابية لوصف خصائص عينة الدراسة، واختبار (ت) لمعرفة الفروق بين المتوسطات واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، وتحليل التباين الاحادي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان أبرزها:

وجود أثرلدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة قد تحقق بدرجة مرتفعة،وأظهرت وجود أُثرللعوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة قد تحقق بدرجة مرتفعة، وأظهرت أثرللعوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة وكذلك للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مكان الاقامة، ووجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة تعزى لمتغير المهنة، وأظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مكان الاقامة، وعدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة وكذلك للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة وكذلك للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة وكذلك والاجتماعية تعزى لمتغير الديانة بينما كانت هنالك فروق في العوامل الاقتصادية تعزى لمتغير الديانة، وجود فروق ذات دلالة احصائية لدور اساليب المعاملة وكذلك للعوامل الاقتصادية والاجتماعية تعزى لمتغير مستوى الجريمة.

Abstract

The impact of social-economic factors on Recidivism
A field study in the Jordanian rehabilitation centers inmates

Bassam ALHisah

Mu'tah university، 2014

The main objective of the study is to identify the impact of the social –economic factors on recidivism،to achieve the goal of the study، the social survey method was used.a sample was drawn from the population (241) inmates in the Jordanian rehabilitation centers، (Swaqa،Irbid، Irmemin).

To achieve the goals of the study،questioneer was developed to gather data، the credibility of the method used، and its stability were tested.

To answer the questions of the study through the data gathered a descriptive statistics، frequencies، percentages، mean of deviation (T)test، to recognize the differences، the conclusions of the study were as followed:

The methods of treatment for the inmates have a strong impact to play in decreasing recidivism، social factors leading to recidivism was strong، also the economic factors has its effect، the inexistence of statistical differences for the role of the methods of treatment، and also، the social، economic factors attributed to the variable of residence، and the existence of statistical differences for the role of the methods of treatments attributed to the variable of occupation، it also، showed the inexistence of statistical differences for the social، economic factors attributed to the variable of residence، the inexistence of statistical differences for the role of the methods of treatment، and the social، economic attributed to the variable of the level of education، and the inexistence of statistical differences for the role of the methods of treatment،and the social، economic factors attributed to the variable of social status، the inexistence of statistical differences، and the methods of treatment، social factors attributed to the variable of religion، whereas، statistical differences were found in the economic factors attributed to the variable of religion، the existence of statistical differences for the role of the methods of treatment، and the social، economic factors attributed to the variable of the level of crime.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1. 1 مقدمة:

قال تعالى: بسم الله الرحمن الرحيم(وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ. لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا بِبَاسِطٍ يَدِيَ إِلَيْكَ لِأَقْتُلَكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ. إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ. فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ. فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْأَةَ أَخِيهِ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْأَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النادمين) المائدة (27-31).

ترتبط الجريمة والعود إليها بعملية التنشئة الإجتماعية التي تقوم بها مؤسسات المجتمع مثل الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام، ويعزو كثير من الباحثين والمتخصصين في مجال الجريمة والإنحراف تفاقم خطورة العود في مختلف المجتمعات الانسانية إلى قصور واضح في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الموكل إليها عملية تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع الذين تتجاذبهم الأهواء والغرائز والدوافع والرغبات (البازعي، 2013، ص : 22).

ولوحظ من خلال المعطيات الأمنية العالمية في أيامنا هذه، لا بد من الإهتمام بالجريمة بشكل عام، وبظاهرة العود بشكل خاص، التي تتنوع وتتسارع طرق ارتكابها واختلاف أنماطها، ودوافعها مما يحتم علينا الوقوف ملياً عند تلك العوامل لاجل خفض معدلات الجريمة وتقليل المخاطر الناجمة عنها، وعوامل العود الى الجريمة كثيرة منها : إجتماعية، وإقتصادية، وثقافية، ونفسية، ولا بد من الوقوف عند تلك العوامل بقصد خفض إعداد النزلاء في المؤسسات الإصلاحية (الجازي، 2009، ص : 2).

والجريمة من الظواهر الخطيرة على كل المجتمعات بكل أبعادها وأثارها إذ أنها ظاهرة لا تخلو منها المجتمعات والتي تعد من الظواهر القديمة التي رافقت البشرية منذ نشوئها وما زالت مترافقه بأشكال وصور شتى وستبقى ما دام في النفس البشرية

طموح وميل وفجور، وتروي الكتب السماوية بأن الجريمة تعود إلى عهود أشد و أبعد مما بلغه التاريخ، فهي تحكي لنا أن الإنسان لم يكد يعمر الأرض بعدما أخرج من الجنة حتى قدم للبشر قرباناً، فضخ دم أخيه ظلماً وعدواناً وكان مصرع هابيل على يد قابيل أول مأساة إنسانية على وجه الأرض (عبدالله، 2011، ص : 132).

وتعاني المجتمعات البشرية على اختلاف نظمها قوة وضعفاً من ظاهرة العود للجريمة، وتمثل عبئاً ثقيلاً يواجه المختصين في مجال مكافحة الجريمة بالرغم من الجهود التي يبذلها المختصون في هذا المجال من خلال المحاضرات والندوات والمؤتمرات، إلا أن الأمر ما زال يؤرق الباحثين بسبب الإحصائيات التي تؤكد وجود هذه الظاهرة الخطيرة، وهذا ما يدعو الباحثين والمتخصصين إلى البحث عن وسائل وأساليب تقضي على هذه الظاهرة وتعالج الجريمة والمجرم من خلال فهم أبعاد الفكر الإجرامي وثقافة الجريمة في السجن وخارجه ومن ذلك نوع العقوبة ومقدارها وطريقة تنفيذها ومدى ملائمتها مع الجريمة وأثرها، وكذلك فهم البيئة التي يعيش فيها الإنسان (المحيذيف، 2013، ص : 1)

ويعد الإهتمام بدراسة الجريمة في علم الإجتماع مؤشراً على أمن المجتمع واستقراره من ناحية وارتباط الجريمة بظروف المجتمع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية من ناحية أخرى والمجتمع الأردني مر بتغيرات واسعة وحادة في جميع جوانبه الإجتماعية والإقتصادية نشأت عن ظروف الحرب، وعن التقلبات الإقتصادية منذ عام 1974، ومن أبرز هذه التغيرات التحضير والزيادة السكانية والهجرة بأنواعها وهجرة العمالة للخارج بالإضافة إلى التقلبات بالدخل القومي ودخل الفرد وتكاليف المعيشة وزيادة الديون فقد أدى نتيجة هذه التغيرات وغيرها إلى زيادة مرتكبي الجرائم بأنماطها ومعدلاتها وبروز أنماط جديدة للسلوك الإجرامي (الصالح، 2002، ص : 33).

وقد أكد هوارد بكر(Becker) في كتابة الموسوم ب " الغرباء " أن الإنحراف يصنع من قبيل المجتمع فالجماعات الإجتماعية تصنع الانحراف عن طريق صياغة القواعد التي يشكل خرقها إنحرافاً، وتطبق تلك القواعد على أشخاص معينين ووصمهم بأنهم منحرفين ومن وجهة النظر هذه، فإن الإنحراف لا يعتبر

خاصية لفعل الشخص الذي يرتكبه، ولكنه نتيجة لتطبيق القواعد والجزاءات من قبل الآخرين على المذنب، وبالتالي فإن المنحرف هو ذلك الشخص الذي طبق عليه الوصم بنجاح والسلوك المنحرف هو السلوك الذي يسمه الافراد كذلك.

و ظاهرة العود للجريمة من الظواهر الخطيرة التي تؤرق أفكار الباحثين في علم الجريمة والمجرم والعقاب، وسيظل هذا الإهتمام ثابتاً وباقياً ما دامت الإحصاءات تثبت التزايد بأعداد المجرمين العائدين يوماً بعد يوم ولعل أن نسبة العائدين للجريمة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تتراوح ما بين 50% إلى 70% حسب الإحصاءات الرسمية التي تصدرها الجهات القائمة على العقوبة في هذه الدول،وبالنسبة للدول العربية لم تتجه الجهات المتخصصة والقائمة على السجون بوضع تصنيف خاص بها في إحصائياتها تبين نسبة العود للجريمة في المؤسسات العقابية.(السماك، 1985، ص : 44).

أما معدلات العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني فإنها تتفاوت من منطقة لأخرى من حيث حجم الجريمة ونمط ارتكابها وقد يعود ذلك إلى تفاوت التنمية البشرية وتنوع المشاريع المنفذة بين كل منطقة وأخرى وكذلك التركيبة السكانية والنفوذ الاقتصادي وتفاوت مستوى الدخل ففي عام 2000، كان عدد الجرائم الواقعة على المال (21855) جريمة بينما ارتفع عام 2012 إلى (42966) جريمة (مديرية الأمن العام، 2012).

وخلص البعض إلى أن العود إلى ارتكاب الجريمة يؤكد المنهج الإقتصادي في تحليل الجريمة وتفسر زيادة معدل العود للجريمة بأنه بدخول السجن يتعلم الشخص آليات نجاح المجرم، أو كيف يصبح مجرماً ناضجاً وبالنسبة لمن يعودون إلى الجريمة، فربما تحدث لهم صعوبات في الحصول على وظائف كريمة بعد قضاء فترة العقوبة لأن لهم سجل إجرامي أو ان مهاراتهم قد انخفضت (عبد السلام،2003، ص : 122-125).

وتعد الدراسات حول الردع الموضوعي و الردع المتصور عادةً ما تجد ارتباطات سلبية بين مؤكدية العقوبات الجرمية أو تكرار السلوك الإجرامي، لكن هذه الإرتباطات تبدو ضعيفة، وفيما يتعلق بشدة العقوبة فان لها تأثير اضعف على

الجريمة سواء بين المنتهكين للقانون أو الفئات الذين أُدينوا بارتكاب جرائم ذوي الياقات البيضاء أما الوضوح فان له تاثيراً ضعيفاً (لاركس وشيرستون،2013، ص : 40).

وقد يعود ارتفاع نسبة العود للجرائم إلى عوامل منها الإقتصادية والإجتماعية ونفسية، وعلينا كمجتمع أن ندرس هذه الأسباب وأن نقدم الحلول الفعالة لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة جدا، وكذلك لا بد لنا من مساعدة الأشخاص المكررون للجريمة بهدف إصلاحهم ودمجهم في الحياة العملية من جديد.

2.1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

لوحظ أن الجريمة ظاهرة خطيرة تهدد كيان المجتمع، وتعمل على عدم استقراره والإضرار بمصالح أفراده دونما تمييز، وتزداد خطورة الجريمة والمجرم الذي ارتكبها حينما تكون هذه الجريمة تمثل الجريمة الثانية أو الثالثة وهو ما يسمى بالعود للجريمة أو اعتياد الإجرام (السدحان، 1998، ص: 1)

وظاهرة العود في الجريمة تمثل مشكلة مستعصية في علم الإجرام وهي ليست مقصورة على مجتمع دون آخر بل هي عامة في كافة المجتمعات على اختلاف درجاتها في التقدم الحضاري والوعي الإنساني، ونسبة جرائم العود في الجريمة هي إحدى الدلائل على نجاح البرامج الإصلاحية التي تقدمها السجون أو فشلها للتطبيع الاجتماعي والرفع من معدلات الوعي الثقافي والإنسان لدى المجرم (المحيذيف، 2013).

وتشير البيانات الواردة من إدارة المعلومات الجنائية أن حجم العود إلى الجريمة عام (2012) هو ثلاثة أضعاف ما كان عليه عام (2000) وبمعدل زيادة سنوية مقدارها (11.59%) ومن الملاحظ أن معدل النمو أو الزيادة في الجريمة يفوق بأضعاف معدل النمو السكاني مما يدل على وجود عوامل أخرى غير النمو السكاني الطبيعي قد تتحكم في معدل الجريمة، كالفقر والبطالة والهجرة والإكتظاظ السكاني. ويلاحظ في السنوات الأخيرة بروز أنواع جديدة من الجريمة نتيجة

وانعكاساً للتغيرات التي ترافق تطور المجتمع الأردني. (مديرية الأمن العام، 2012).

وذكر (الوريكات، 2004)أن الدولة الأ ردنية تتكبد خسائر مالية طائلة بسبب إرتفاع نسبة العائدون إلى الجريمة ، وأضاف أن (20%) من هؤلاء يعودون الى المراكز الامر الذي يؤدي الى زيادة الأعباء المالية على مالية الدولة.

تقدو تكلفة النزيل في المؤسسات الإصلاحية في الأردن ب (780) دينار شهرياً(http://ar.ammannet.net/docu).

ومن هنا فأن مشكلة الدراسة الحالية تتجلى في محاولة التعرف على أثر الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على العود للجريمة في مراكز الاصلاح والتأهيل الاردنية من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما أثر أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية ؟
2. ما أثر العوامل الاقتصادية في العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
3. ما أثر العوامل الإجتماعية في العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية؟
4. هل هنالك فروق في الإتجاهات نحو الآثار الإقتصادية المترتبة على العود إلى الجريمة حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء؟
5. هل هنالك فروق في الإتجاهات نحو الآثار الإجتماعية المترتبة على العود إلى الجريمة حسب المتغيرات الديموغرافية للنزلاء؟
6. هل هنالك فروق في مدى تأثير برامج الإصلاح على سلوك النزيل حسب المتغيرات الديموغرافية؟

3.1. أهمية الدراسة:

تاتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولتها الكشف عن حجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني والبحث في الدور الذي تلعبه العوامل

الاقتصادية والاجتماعية في العود إلى الجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهل الأردنية، وبيان دور المؤسسات الإصلاحية في الحد من العود للجريمة لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، وتحاول الخروج بنتائج علمية لمعرفة الخصائص الديمغرافية للعائدين الى الجريمة في المجتمع الأردني.

1. 4 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على:

1. التعرف إلى حجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الاردني.
2. التعرف إلى الخصائص الديمغرافية للعائدين إلى الجريمة في المجتمع الاردني.
3. التعرف إلى العوامل الإقتصادية والعوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة في الأردن.
4. الكشف عن العوامل المختلفة المؤدية إلى العود إلى الجريمة.
5. التعرف إلى أساليب معاملة النزلاء في المؤسسات الإصلاحية.

5.1 المفاهيم الاجرائية :

1- الجريمة: فعل مقصود يخرق القانون الجزائي، ويرتكب بدون مبرر وتعاقب عليه الدولة (الوريكات، 2013، ص : 27).

واجرائياً : هي كل فعل يقوم بارتكابه شخص خرج عن الأعراف والتقاليد في المجتمع الذي ينتمي إليه.

2- المؤسسات الاصلاحية: يشمل المفهوم الموسع للمؤسسة العقابية كل الانظمة العقابية المطبقة بحق المحكوم عليهم بعقوبات جزائية فالمؤسسة تعني النظام، والنظام عبارة عن مجموعة عناصر بشرية وتؤلف فيما بينها وحدة ذات أداء معين، لتحقيق أهداف معينة (العوجي، 1993، ص : 8).

وإجرائياً : هي مراكز منتشرة في جميع أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية وتشرف عليها مديرية الأمن العام ويتم إيداع كل من يرتكب أي فعل إجرامي فيها.

3-الشخص العائد :هو من يقوم بارتكاب الأفعال المجرمة، بعد إدانته في جريمة سابقة أو أكثر والحكم علية بعقوبة مقيدة للحرية، ثم الإفراج عنه بعد تنفيذ العقوبة أو العقوبات الصادرة ضده، كلها أو جزء منها (البازعي، 2013، ص : 23).

وإجرائياً: هو من يقوم بارتكاب جريمة معينة لأكثر من مرة بعد إيقاع العقوبة بحقة على الجريمة السابقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

التطور التاريخي لظاهرة العود الى الجريمة

إن أول ظهور لنظرية العود في قانون العقوبات كان في القانون الفرنسي الصادر سنة 1791 فلم تكن التشريعات العقابية السابقة كالقانون الروماني والقانون الكنسي وقوانين العصور الوسطى المطبقة في أوروبا تعرف نظرية عامة للعود، بالرغم من أنها كانت تهتم بتشديد العقوبة وبالذات على جرائم السرقة والجنح، وقد جاء في إعلان كونتيليان الروماني أن من يجرح شخصاً لأول مرة قد يعفى عنه، أما من يفعل ذلك بعد الحكم عليه مرتين فإنه يعتبر كالقاتل، ولقد تطورت النظرة للعود تبعاً لتطور الفلسفات العقابية والفكر الغربي، فوضعت له قواعد تعد نموذجاً للحلول التقليدية الجنائية تضمنتها نصوص القوانين الوضعية التي صدرت منذ نهاية القرن الثامن عشر في أوروبا، وهي القوانين التي تستند أساساً إلى المبادئ التي نادى بها مونتسكير وبكاريا، وقد طالب الفقه التقليدي بأن يتضمن القانون تحديداً دقيقاً للشروط وأثاره مما أثار العديد من المشكلات الفنية التي حاولت التشريعات الصادرة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حلها بشكل أفضل مما فعلت تشريعات النصف الأول منه(المجدوب، 1973، ص : 28-30).

وبدأ الاهتمام بظاهرة العود إلى الجريمة لكونها أصبحت ظاهرة إجرامية منتشرة بين أفراد المجتمعات الإنسانية، ولكون السلوك الإجرامي للعائد يشكل خطراً يهدد مصالح المجتمعات، نظراً لما يسببه من خسائر للمجتمع، وقد اهتمت غالبية الدول من خلال عقد المؤتمرات بمناقشة جرائم العود من خلال دراستها قانون العقوبات، بهدف الحد منها، مثل المؤتمر الذي عقد في لندن عام 1925 م للعائدين، ومؤتمر براج عام 1930م الذي خصص لبحث التدابير الاحترازية، التي تتخذ حيال المجرمين العائدين، ومؤتمر برلين عام 1935م، وقد تعرض إلى كيفية المعاملة والأفراج عن المجرمين المعتادين، ومؤتمر لاهاي عام 1950م، والذي بحث أيضاً الموضوع نفسه، ومؤتمر لندن عام 1955م، الذي دعت إليه الجمعية الدولية لعلم

الإجرام، وقد خصص لمناقشة موضوع العود والاعتياد على الإجرام، مما يشير إلى الاهمية المستمرة التي تبذلها الدول والمؤسسات في سبيل مكافحة ظاهرة العود للجريمة (البيايضة، 2014، ص : 3).

وأدت ظاهرة العود إلى ظهور مراحل أساسية توضح هذه الظاهرة وأساليب مواجهتها حيث بدأت بمرحلة تشديد العقوبة وكان يهتم فيها بتشديد العقوبة على من يعود الى ممارسة السلوك المنحرف وكان يطلق على العائد خلالها (Recidive) وهو اصطلاح قانوني يقوم على فكرة تشديد العقوبة بناءً على زيادة مسوؤلية الجاني الأدبية المستمدة من عدم ارتداعه من وقع العقوبة السابقة، وهذا مصطلح يراد به المجرم العائد الأشد إجراماً وكان يصلح إلى حد فقع عين السارق في المرة الاولى وجدع أنفه في المرة الثانية وقطع رأسه في المرة الثالثة، وبعدها أصبح ينظر للعائد على أنه خطر يجب ابعاده حيث كان ينظر إليه أن لديه ميول إجرامية تستلزم إبعاده عن المجتمع، واطلق عليه (Recidivant) أي المجرم الغير قابل للإصلاح وكان يحكم عليه العمل في التجذيف على السفن مدى الحياة أو النفي إلى الجزر البعيدة للعمل في أعمال الصيانة، وبعدها أصبح ينظر إلى المجرم العائد على أساس أنه قابل للإصلاح، حيث بدأ الإهتمام بالمجرم العائد على أساس أنه شخص قد اضطرته بعض العوامل الإجتماعية والنفسية والبيولوجية إلى الوقوع في الجريمة واطلق عليه مصطلح (Recidivisme)على أساس أنه قد وقع في الخطأ مرة ثانية وأن هناك عوامل أدت إلى هذا الخطأ يجب أخذها بعين الإعتبار عند توقيع العقاب المناسب وبالتالي التركيز على حالة الفرد الشخصية لأن الدافع إلى الجريمة لدى الشخص لا يكون لدى شخص آخر (نصيب،1996، ص :48-49).

وتطور المؤسسات العقابية بصفة عامة لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن تطور الظروف المحيطة بالمجتمع، فالأردن دولة حديثة العهد كانت من ضمن المناطق الواقعة تحت الحكم العثماني حتى عام (1916)، وأصبحت عام (1920) من ضمن المناطق الخاضعة للإنتداب البيرطاني، وقد تأسست إمارة شرق الاردن (1921) فبدأت بعض التنظيمات بالظهور منها قانون الجيش عام 1927 والذي أشرف على السجون في ذلك الوقت، وكانت السجون في ذلك الوقت امتداداً للسجون

العثمانية التي تركوها خلفهم، فكانت أشبه بالقلاع والحصون مبنية من الطين والحجارة وخالية من الخدمات، واستمر هذا الأمر حتى أنشئ أول سجن في عمان عام (1933) وكان يعرف بسجن المحطة واستمرت بقية السجون على حالها في المحافظات والمقاطعات كأماكن للاحتجاز وتنفيذ العقوبة السالبة للحرية حتى عام (1953) وصدر أول قانون للسجون حيث ربط مصلحة السجون بوزير الدفاع، وأعطى لوزير الصحة الإشراف على الرعاية الصحية للمساجين وفي عام 1955 نظمت الحكومة الأردنية السجون بموجب نظام خاص بالسجون، وتم تصنيفهم إلى ثلاث أصناف: السجن المركزي في العاصمة عمان،وسجون المناطق، وسجون المقاطعات، ومع صدور قانون الأمن العام رقم 1965/38 فقد تم ربط السجون بمديرية الأمن العام وبعدها بدأت عام 1972 بتحويل العقوبة السالبة للحرية إلى نواة لمراكز إصلاح وتأهيل السجناء، وارتبطت السجون عام 1965 بمديرية الامن العام وبدأت بتفعيل دور السجون، وعام 1972 بدأت بتطبيق الحد الأدنى لمعاملة المذنبين، وكانت عام 1986 بإجراء الدراسات التنظيمية اللازمة لإنشاء السجون والتي أصبحت تعرف حالياً بادارة مراكز الإصلاح والتأهيل (الكساسبة، 2010، ص : 187-188).

و صدر قانون الإصلاح والتأهيل رقم (9) لسنة 2004 الذي حل محل قانون الاصلاح والتأهيل المؤقت رقم (40) لسنة 2001، والذي سبق له أن الغى قانون السجون رقم (23) لسنة 1953، وما طرأ عليه من تعديلات، ويعتبر هذا القانون مقارنة بقانون 1953 نقلة نوعية كبيرة في مجال احترام حقوق الانسان،وفي تطور النظام العقابي في الأردن (بني عيسى، 2008، ص : 250-251).

وفي عام 2012 بلغ أعداد نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل (7500-8500) نزيل وشهد هذا العام إغلاق بعض المراكز منها إصلاح وتأهيل سلحوب وبدأ العمل بمراكز جديدة (إربد والطفيلة) وتم توسعة مركز إصلاح وتأهيل الكرك،وتم إفتتاح بعض الحدائق للزيارة في مراكز الإصلاح والتأهيل وافتتاح عيادة أسنان في كل مركز، وتم تزويد جميع المراكز بسيارة إسعاف، وتم طرح مبادرة إهتمام والتي تتضمن تجهيز جناح خاص للمعاقين وتم تشكيل أول مجلس للنزلاء مكون من (

24) نزيلاً تم انتخابهم لتمثيل النزلاء في الإدارة، وتم طرح برنامج مساندة للمحكومين في قضايا المخدرات لثلاث مرات بهدف حل المشكلة لهذه الفئة، وتم طرح مبادرة الجناح الصحي مزايا لمنح النزلاء الفرصة لإختيار نمط حياة صحية خالية من العنف وتم تدريب مرتبات مراكز الإصلاح والتأهيل على إدارة الغضب من خلال ورش العمل والندوات واستخدام المعايير الدولية في المراكز الإصلاحية (التقرير السنوي التاسع،2013، ص : 31 - 32).

ويقوم النظام السجني في الأردن على أساس النظام الجمعي (نظام الجمع بين السجناء نهاراً وفي المبيت خلال الليل) ويعتبر هذا النظام من أقدم الأنظمة المعروفة ويمتاز بقلة النفقات من حيث التأسيس أو الإدارة. أما من حيث النمط السجني المطبق فهو النمط المغلق ما يجعل السجون في الأردن سجوناً مغلقة، إذ تقوم على أساس عزل المحكوم عليهم عن المجتمع باعتبار أن العزل التام يتضمن معنى الردع الذي هو أحد اهداف العقوبة، وقد يبدو للوهلة الاولى أن مؤسسة السجن المغلقة تصلح للمحكوم عليهم الذين يمثلون خطورة كبيرة على المجتمع تحسباً لشرهم، إلا أن عيوب هذا النمط تتمثل في تعرض النزيل للإصابة بالإضطرابات النفسية بسبب العزلة التي يعيشها عن المجتمع وبالتالي عدم قدرته على التكيف مع مجتمعه من جديد بعد الإفراج عنه مما يؤدي إلى تعذر بلوغ هدف العقوبة الأمثل ألا وهو التأهيل. أما الجوانب الأخرى التي تعيب هذا النمط فتتمثل بالتكلفة المالية المرتفعة من حيث تشييد الأسوار ووضع القضبان الحديدية والعدد الكبير من الكوادر البشرية، مما دعا علماء العقاب إلى التفكير بنماذج حديثة من السجون مثل السجون المفتوحة و شبه المفتوحة (التقرير السنوي السابع،2010، 12).

وفيما يتعلق بإدخال النزلاء ومعاملتهم والإفراج عنهم فقد ورد في قانون الإصلاح والتأهيل أنه :

أ- لا يجوز إدخال أي نزيل إلى المركز إلا إذا صدر بحقه قرار من جهة مختصة ولا يجوز الاحتفاظ به في المركز بعد انتهاء المدة المحددة في القرار ما لم يتم تجديد مدة التوقيف بصورة قانونية.

ب-لا يجوز إدخال النزيل أو نقله أو إخراجه أو الإفراج عنه من المركز إلا بعد تفتيشه ولا يجوز تفتيش النزيل الأنثى إلا من أحد أفراد الشرطة النسائية.

ج-يتم عزل الذكور والإناث من النزلاء في أقسام منفصلة في المركز بحيث تتعذر المشاهدة أو الحديث أو الاتصال فيما بينهم.

وجاء في المادة 11 :

أ- يجب عزل النزلاء الموقوفين عن المحكومين.

ب- يجب تصنيف النزلاء إلى فئات حسب العمر ونوع الجريمة ودرجة خطورتها ومدة العقوبة المقررة لهم، وذلك لعزل كل فئة عنالأخرى (قانون مراكز الاصلاح والتاهيل، 2004)

وعالج المشرع الأردني الأحكام العامة للعود في المواد (101-104) من قانون العقوبات حيث شدد العقوبة على الجاني بسبب التكرار لما تكشف عنه شخصية الجاني من خطورة تحتمل ارتكابه لجرائم أخرى مستقبلاً، كون العقوبة التي حكم بها سابقاً على جرم ارتكبه لم تحقق أهدافها، واستقر القضاء الأردني على هذا فقد جاء في قرار محكمة التمييز الأردنية (يعتبر التكرار المقصود عند تطبق أحكام المادة (364) من قانون أصول المحاكمات الجزائية هو ما نصت عليه المادة (101) من قانون العقوبات وقد خلا القانون الجزائي الأردني من النص صراحة على أحكام خاصة بجرائم العود وهو بالرجوع لقانون منع الجرائم لسنة 1954 نجده قد أشار إلى العود كظرف من الظروف التي تبنى على الخطورة الإجرامية لدى شخص معين، أما التدبير الذي يمكن انزاله بحق العائد فهو وضعه تحت رقابة الشرطة (الكساسبة، 2010، ص : 97-98).

مفهوم العود :

إن مصطلح العود في اللغة من عاد عودة بمعنى رجع، فنقول عاد فلان إلى الشيء أي رجع إليه وقام به ثانية (سوسن،2009، ص 56).

واصطلاحاً : هو تكرار الجريمة من الجاني بعد العقوبة دون انزجار ولا ردع (العتيبي، 2013، ص : 290).

وأيضاً : ارتكاب شخص جريمة والحكم عليه شريطة ان يكون قد حُكم عليه في جريمة سابقة (شلال، 2011، ص : 142).

وأيضاً هو : تكرار الاتهام أو تكرار الإدانة بعد دخول السجن لمرة واحدة أو أكثر ويشمل أيضاً تعداد الجرائم إذ أن التعداد أنما هو ارتكاب المجرم لعدد من الجرائم حتى ولو لم يتم الحكم عليه في أي' جريمة سابقة (الضحيان، 1998، ص : 213).

ويعرفه الريس بأنه : الفاعل أو المنحرف الذي حكم عليه بعقوبة ونفذت ولم يرتدع ولم يقلع عنه فأصبح بذلك يشكل خطراً كبيراً على المجتمع(الغريب،2006، ص : 25).

والعود من وجهة نظر علم الإجرام يتضمن صورتين رئيسيتين هما، صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة جديدة سواء ثبتت عليه أم لم تثبت، الصورة الثانية صورة الشخص الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاط الاجرامي نظراً لحالته الخطرة (صالح، 1969، ص : 48).

ومن وجهة علماء الجريمة هو : تكرار خروجه عن القواعد الإجتماعية التي يقوم عليها المجتمع (السماك، 1985، ص : 28).

ويعرف من وجهة نظر علماء العقاب بأنه : السجين الذي سبق إيداعه السجن من قبل بسبب الحكم عليه بجريمة (الألفي، 2013، ص : 290).

ويرى الباحث أن العائد للجريمة هو الشخص الذي يعود إلى ارتكاب أي جريمة أخرى بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو شدتها بشرط أن يكون قد حكم عليه وتم ايداعه في مراكز الاصلاح والتأهيل .

نسبة العود للجريمة :

إن عقوبة السجن تؤدي إلى أن يصبح المذنبين والمجرمين أكثر خبرة وليس أكثر ردعية من حيث أن العقوبة في ذاتها قد لا تؤدي إلى أن المجرم أو المذنب يصبح "يفكر مرتين" قبل الشروع في الفعل الإجرامي، كما يذهب إليه "دونالد كريسي" وحتى وإن فكر مرتين في نتائج السجن العقابية فإنه لا يتخلى عن الفعل الإجرامي لأنه لم يتعظ فعلا بسبب كونه لم يتلق التأهيل والتهذيب المناسبين في

السجن، ومن ثم يصبح فعلا يفكر مرتين لا كيف يتجنب الفعل الإجرامي، بل كيف يستمر في الفعل الإجرامي بتجنب العقوبة، أي كيف يتجنب اكتشاف فعله الإجرامي، وكيف يتجنب الوقوع في شباك رجال الأمن العام وهو يتعلم ذلك فعلا من زملائه النزلاء(المحترفين) في المؤسسة الإصلاحية السجون(Volkman & Creseey ،. 1963 p129)

وأشارت دراسة كندية بعد متابعة لـــ 2500 نزيل لمدة ثلاثة سنوات بعد خروجهم من المؤسسات العقابية أن نسبة العود بينهم كانت 44%، وأشارت دراسة بالولايات المتحدة أن نسبة العود للجريمة للنزلاء المفرج عنهم كانت 45%. وأن هذه النسبة لم تتغير خلال

عشرين عاماً، وقدرت إدارة الإحصاء بوزارة العدل الأمريكية في إحصاء لها أن نسبة 62% من النزلاء المفرج عنهم من المؤسسات الإصلاحية في عدد سبع ولايات عادوا للجريمة مرة أخرى، كما وجد ارتفاع في نسبة العود للجريمة خلال السنة الأولى من الخروج من المؤسسة في خمسة ولايات، اشارت الإدارة أيضاً إلى أن نسبة 94% من المفرج عنهم من الذين تقل أعمارهم عن 25 عاماً قد عادوا لارتكاب الجريمة.

وأشارت الإحصاءات الخاصة بالمنشأة العقابية بالشارقة إلى أن عدد المواطنين المفرج عنهم الذين عادوا للمنشأة مرة أخرى بلغ 92 فرداً وذلك في الفترة من 2003 إلى إبريل

2004م (مركز بحوث الشرطة الشارقة، 2004م).

ومن خلال الإحصائيات الصادرة عن مديرية الأمن العام في الأردن فإنها لا تحتوي على أية بيانات خاصة بنسبة العود للجريمة أو اعداد المكررين للجريمة والسلوك الجرمي، ولعل هذا الوضع يتشابه في جميع الدول العربية حيث لا يوجد فيها احصائيات لإعداد مكرري السلوك الجرمي أو أية بيانات أخرى عن ظاهرة العود إلى الجريمة، ولكن أظهرت دراسة الغانم التي أجراها على عينة من المودعين في المؤسسات العقابية في الأردن ومصر وتونس أن نسبة العود في الجريمة بلغت

في هذه الدول مجتمعة 25% وان 57% من النزلاء لديهم اتجاهات إيجابية نحو العود إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم (الواكد،2005، ص : 36).

وجاء في (التقرير السنوي السابع لحقوق الانسان 2011، ص : 33) أن نسبة العود للجريمة في المجتمع الأردني للأعوام من 2008-2010م تشكل ما نسبتة 33% من المجرمين، وأن نسبة العود للأعوام من 2011-2012 هي 40% من المجرمين و الجدول رقم (1) يوضح ذلك.

جدول رقم (1)

عدد المحكومين والعائدين الى الجريمة للاعوام 2009-2012م

السنة	2009	2010	2011	2012
عدد الموقوفين	29547	23502	23118	25211
العائدون	9750	7755	9247	10084

المصدر:(التقرير السنوي التاسع لحقوق الانسان 2013، ص : 30)

وأشار التقرير الاحصائي الجنائي إلى أنواع الجرائم المرتكبة في المملكة الاردنية الهاشمية للاعوام (2009-2012م) والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

جدول (2)

أنواع الجرائم المرتكبة في المملكة الاردنية الهاشمية للاعوام (2009-2012م)

نوع الجريمة	السنة			
	2009	2010	2011	2012
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	1220	1402	1633	1766
الجرائم المخلة بالثقة العامة	340	345	306	293
الجرائم التي تقع على الاموال	15470	17113	21151	21259
الجرائم التي تمس الدين والاسرة	96	96	102	142
الجرائم التي تقع على الادارة العامة	1914	1806	1606	1793
الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة	1042	1585	1615	1657

الجرائم المخلة بالاخلاق والاداب العامة	906	938	917	1147
جرائم أخرى	3739	3593	4145	4872
المجموع	24727	26878	31475	32929

المصدر /التقرير الاحصائي الجنائي (2009-2012م).

وبناءً على ما تقدم في الجدول (2) فأن نسبة العائدين الى الجريمة حسب النسبة المألتي تم الرجوع اليها وفقاً للتقرير السنوي لحقوق الانسان في الاردن والجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول (3)

أعداد العائدين للجريمة في الاردن للاعوام من (2009-2012)

نوع الجريمة	السنة			
	2009	2010	2011	2012
الجنايات والجنح التي تقع على الانسان	402	462	663	706
الجرائم المخلة بالثقة العامة	112	113	122	117
الجرائم التي تقع على الاموال	5105	5647	8460	8503
الجرائم التي تمس الدين والاسرة	31	31	40	56
الجرائم التي تقع على الادارة العامة	631	595	642	717
الجرائم التي تشكل خطرا على السلامة العامة	343	523	646	662
الجرائم المخلة بالاخلاق والاداب العامة	298	309	366	458
جرائم أخرى	1233	1185	1658	1948
المجموع الكلي للعائدين	8159	8869	12590	13171

يشير الجدول رقم (3) أن نسبة العائدين للجريمـــة مـــن الاعـــوام (2009-2012) ازداد بشكل كبير سنة تلو الاخرى ، ويدل هذا على ازدياد هذه الظاهرة فـــي المجتمع الاردني.

أنواع الجرائم المرتكبة في المملكة الاردنية للأعوام (2012-2013)

والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم (4)

الجرائم الجنائية المرتكبة في اللملكة

الجرائم الجنائية	السنة 2012	2013	نسبة التغيير
الشروع بالقتل	513	561	9.36
القتل مع سبق الاصرار (العمد)	82	74	-76،9
القتل القصد	71	70	-41،1
الضرب المفضي الى الموت	5	3	-00،40
الايذاء البليغ	1071	1070	-09،0
الاغتصاب	174	155	-92،10
هتك عرض	767	780	69،1
الخطف	130	179	69،37
الاجهاض	9	13	44،44
تزييف النقد	116	77	-62،33
التزوير الجنائي	177	241	16،36
الاتجار بالمخدرات	524	711	35.69
السرقة الجنائية	5798	5020	-42،13
الاتفاق الجنائي	83	75	-64،9
الرشوة	93	133	01،43
الاختلاس	8	6	-00،25
المجموع	9621	9168	-71،4

المصدر / التقرير الاحصائي الجنائي (2008-2013)

ومن خلال بيانات الجدول رقم (4) تم حساب النسبة حسب ما ذكر في التقرير السنوي السابع والذي يوضح أن نسبة العود للاعوام (2012،2013) هي 40% فكانت نسبة العود هي، والجدول رقم (5) يوضح ذلك.

جدول رقم (5)

العائدين الى الجرائم للاعوام (2012-2013)

الجرائم الجنائية	السنة 2012	2013
الشروع بالقتل	205	224
القتل مع سبق الاصرار (العمد)	29	32
القتل القصد	28	28
الضرب المفضي الى الموت	2	1
الايذاء البليغ	428	428
الاغتصاب	69	62
هتك عرض	306	312
الخطف	52	71
الاجهاض	3	5
تزييف النقد	46	30
التزوير الجنائي	70	96
الاتجار بالمخدرات	209	284
السرقة الجنائية	2008	2319
الاتفاق الجنائي	33	30
الرشوة	37	53
الاختلاس	3	2
المجموع	3667	3848

أسباب العود للجريمة

لا شك أن العقوبات التي تفرض على مرتكبي الجريمة من جانب والبرامج الإصلاحية التي تواجه المودعين بالمؤسسات العقابية من جانب آخر هدفها ليس عقاب المجرم و إنما الحد من العود على الجريمة وبالرغم من هذا إلا أن العود ومعدلاته تبدو و كأنها تتحدى العقوبات والبرامج الاصلاحية ولعل من الأسباب التي تؤدي إلى العود للجريمة ما يلي :

العوامل الاجتماعية :

تلعب العوامل الاجتماعية دوراً هاماً في السلوك المؤدي إلى الجريمة بصورة عامة، فإنها تساهم وإلى حد كبير في نشوء ظاهرة العود فالمجرم بصفاته الشخصية ومميزاته الطبيعية والانثروبولوجية ليس هو الأساس الوحيد للإجرام بل الوسط الإجتماعي هو الآخر المهم لنشوء ظاهرة العود فقد تكون من أسباب العود المهمة هو عدم إستطاعه المجرم التكيف والإنسجام وفق محيطه الإجتماعي الذي يعيش فيه، ولذلك فهو يكيف حياته في هذا المحيط بطريقة غير مألوفه وشاذه ومخالفة لنظام المجتمع الذي يعيشه (حسن، 1999، ص : 156-157) وعدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم ومعاملتهم بالنفور والإهمال يتضح من خلال شعور المطلق سراحهم بالعزلة عن الجماعة المحترمة للقانون ونتيجة لهذه العزلة والإهمال يؤدي إلى ارتكاب سلوك العود للجريمة مرة اخرى ومن مظاهر عدم التقبل إن المفرج عنه يواجه صحيفة السوابق وكذلك عدم تقبلهم في العمل حيث أشارت دراسة أن (100%) من المفرج عنهم لم يجدوا عملاًً،و كذلك عدم تقبل مصاهرة المفرج عنهم و أشارت دراسة الغامدي أيضاً أن 100% لم يقبلوا تزويجهم من بناتهم، ومن المظاهر أيضاً عدم تقبل صداقاتهم (التويجري، 2011، ص : 60). وإن الأسرة غير المستقرة والتي لا تشبع حاجات أفرادها الأساسية ويوجد بها اضطرابات ومشاجرات وخالية من الجو العاطفي فإن هذا يؤدي إلى ارتكاب الأبناء سلوك الإنحراف والعود إلى ارتكاب الجريمة، وأكدت دراسة هادي أن نسبة 71% من العائدين كان العلاقة بين والديهم سيئة، وتبين أن المتزوجون العائدون للجريمة

علاقاتهم مع زوجاتهم سيئة وكانت نسبهم 66% (التويجري،2011، ص : 64-65).

وبينت الدراسات مثل دراسة شو وماكاي (Shaw & Mckay) حول الوضع الأسري لمجموعة من المنحرفين عددها (1675) منحرفاً بولاية شيكاغو ومقارنتها بمجموعة أخرى ضابطة من غير المنحرفين عدد (7278) من نفس منطقة الإقامة والسن، وجد أن (5،42%) من المنحرفين جاءوا من أسر متصدعة بالمقارنة ب (1،37%) من غير المنحرفين، وأشارت دراسة صالح أن المرأة العائدة إلى الجريمة نشات باسرة مفككة اجتماعياً وليس مادياً، وأن اسلوب التنشئة الاسرية منذ المراحل الأولى له دوراً كبير في ارتكاب المرأة للجريمة(العمري، 2002، ص : 78-80).

أما فيما يتعلق بالأقران فقد أشارت دراسة بروك وزملائه إلى أن جماعة الرفاق تمثل عاملاً قوياً في الوقوع في الإنحراف حيث يودي بالشباب الى الانخراط في السلوكات المنحرفة واوضح ثورنبيري وزملاءه إلى أن الإرتباط برفاق منحرفين يزيد من احتمالية وقوع الفرد بالانحراف وتشمل ضغوط الرفاق ضغوط جسدية وهي ما يواجهه من إيذاء أو التهديد بالايذاء، وايضاً ضغوط نفسية : وتشمل ضغوط نفسية ايجابية تتمثل في النقود، التنزة، الانضمام للمجتمع، ويحدث الانحراف حينما يشجع الرفاق الشاب على الانخراط في ممارسة السلوكات المنحرفة، أما الضغوط السلبية وتتمثل بالأمور السلبية مثل نشر الشائعات، الإستهتار والإستهزاء، ويترتب على ذلك الرضوخ لمطالبهم وبعدها الوقوع في الإنحراف (الغديان، 2012، ص 16-17).

وأكدت الدراسات مثل دراسة الحمادي إلى أن أسباب العود للإدمان، وجود بعض الأصدقاء الذين يتعاطون، ورؤية لأصدقائة وجلوسه معهم عند تعاطيهم، وكذلك أكدت دراسة العتيبي بأن 31% من عينة الدراسة من العائدين يرون أن رفقاء السوء هم سبب انتكاستهم (الغريب، 2006، ص : 166-167).

وتلعب العوامل النفسية الى جانب العوامل الاجتماعية دوراً كبيراً في العود للجريمة ففي بعض الحالات تكون العوامل النفسية عامل مهم تجاه الفرد نحو السلوك

الجرمي فالعامل الفردي له مساهمة في ارتكاب الجريمة والعود اليها، فالمجرم الذي ليس لديه استعداد جرمي سابق لارتكاب الجريمة حتى مع توفر العوامل الاخرى نادراً ما يرتكب جريمة، فكم من شخص فقير أو يوجد لديه تفكك اسري أو متشدد بعيد عن السلوك الجرمي كل البعد، كما أن العوامل النفسية تقف مع العوامل الأخرى في الدفع بإتجاه السلوك الجرمي (الجازي، 2009، ص : 31). ويقصد بها أيضاً الأسباب المتعلقة بشخصية العائدين وتشمل الجوانب النفسية والعقلية والجسمية، وكذلك العمر فمن هذه الناحية كشفت بعض الدراسات أن صغار السن أكثر عرضة للعود للجريمة من ذوي السن الأكبر ومنها دراسة شميرت 1979 وكانت دراسته بعنوان نماذج إحصائية للعود وكيفية استخدامها وطبقت على 2216 مجرماً من المودعين بالمؤسسات الإصلاحية في أحد السجون الأمريكية و أكدت على أن صغار السن من أكثر المجرمين في العود للجريمة (الرويلي،2008، ص : 67)

العوامل الاقتصادية :

إن تدني مستوى الأسرة الإقتصادي وفقدان الموارد المادية للأسرة بوفاة العائل أو غيابه أو لأي سبب يعمل على زيادة الفجوة وعدم اشباع احتياجات الأسرة المادية فإن هذا يؤدي إلى العود للجريمة حتى تشبع حاجات الفرد لأنه يكون سبباً بالشعور بالدونية والقلق والإحساس بالنقص و أكدت دراسة المالكي أن 72،8% من مرتكبي الجرائم هم من الأسر التي تعاني من ضعف في الناحية الإقتصادية و 70% لا يوجد لديهم دخل (الرويلي،2008، ص : 70).

وأهتم علماء الجريمة بدراسة تأثير الفقر على سلوك الفرد وعلاقته بالجريمة فمنهم من ربط الجريمة بالفقر، وأنه يدفع الى السلوك الإنحرافي، ومنهم من نفى ذلك بعدم وجود علاقة بين الفقر والجريمة حيث أن الفقر موجود لدى المجرمين وغير المجرمين، ومنهم من ربط الفقر بأنه يؤدي إلى سوء التغذية، وسوء السكن، والسكن في مناطق رخيصة ينتشر فيها الإنحراف، وانشغال الأباء في البحث عن المال، وترك المدرسة لعدم القدرة على دفع المصاريف، تدفع الفرد تحت الضغوط لإرتكاب السلوك الإنحرافي، وبناء على ذلك قد لا يكون الفقر عاملاً اساسياً في ارتكاب

السلوك الإنحرافي بل قد يكون عاملاً مساعد على ارتكاب السلوك العدواني، وأشار العالم الأمريكي تافت بعدم وجود ارتباط بين الفقر والإجرام وذلك لأن السجن يحوي الفقراء وغيرهم (الربدي، 2003، ص: 102).

وكلما كان الإقتصاد متخلفاً ويعاني من أزمات وركود أدى ذلك إلى ظهور جرائم الحاجة المادية على نطاق واسع مثل جرائم السرقة والإحتيال وخيانة الأمانة والغش ومن هنا ظهرت العديد من الدراسات والنظريات التي ترجع ظاهرة العود إلى الجريمة إلى العوامل الإقتصادية ومن ابرزها نظرية المفكر الألماني ماركس التي تحدثت عن فائض القيمة في المجتمع الرأسمالي وتركيز الثروة الإجتماعية بين قلة من الناس وحرمان غالبية أفراد المجتمع من تلك الثروة يؤجج الصراع الإجتماعي ويؤدي إلى ارتكاب الجرائم، وكذلك لا شك أن للتحولات الإقتصادية مثل التحول من الزراعة الى الصناعة أو العكس دور في حالات العود إلى الجريمة فقد أجريت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في مدينة شيكاغو وبينت أن المزارعين الوافدين من مناطق زراعية للعمل في المصانع في تلك المدينة أصبحوا يعيشون في ظروف تفشي الجرائم وقد أصبحوا يرتكبون جرائم وكان أبرز جرائمهم القتل والإيذاء الجسماني والإعتداءات الجنسية (قشاش، 2004، ص : 101-102).

وأضاف (عريم،1977، ص : 367) أن عوامل العود للجريمة تتمثل في ما يلي :

1. ضعف ضبط الوالدين واهمالهم.
2. الأمراض العقلية.
3. اضطرابات الشخصية وارتكابها.
4. عدم الإستقرار غير الإعتيادي في دور المراهقة.
5. التشرد، وسوء السلوك في المدرسة.
6. شروع الجانح في الجنوح في السنين السابقة على دور المراهقة.

الشروط الواجب توفرها في العود للجريمة :

ان العود للجريمة لا يتحدد الى بوجود شرطين اساسيين هما :-

أ- الشرط المادي : يقوم هذا الشرط على أساس التكرار للأفعال حيث يتوجب أن يقدم من ارتكب جريمة سابقة على اقتراف جريمة لاحقة بغض النظر عن

تشابه أو اختلاف تلك الجرائم من حيث نوعها وبغض النظر عن المدة الزمنية التي وقعت بها تلك الجرائم دون أن تكون جريمة واحدة بعدة افعال وتعرف بالجريمة المستمرة (الألفي، 1996، ص : 253).

ب_ الشرط الشكلي : وهو يعني وجود حكم بات يفصل بين عدة جرائم أو على الأقل جريمتين، أحداهما سابقة صدر فيها حكم ضد الجاني والأخرى لا زالت قيد النظر أمام جهات التحقيق أو المحاكم أو كان قد صدر فيها حكم جنائي بعقوبة مشددة وعليه فان هذا الشرط يرى ان تشديد العقوبة في حالة العود اساسية إن لم يرتدع المحكوم عليه عن الحكم السابق (الصغير، 1997، ص : 160).

ومن الخصائص الاساسية للعود الجرمي، والتي حددها القانون الوضعي، اتضح بوجود شرطان حسب ما أشار (جابر و عبيد، 2014، ص :308) هما :

- صدور حكم بالإدانه على الجاني : مما يثبت بأن للشخص المدان ماضياً اجرامياً، أوضحه الحكم الصادر عن القضاء، ويعد الحكم بمثابة إنذار للجاني بأن لا يعود للجريمة ثانية، فإذا عاد الجاني إلى الجريمة، فقد ظهر لديه شخصية خطيرة، لا تكفي العقوبات العادية المقررة للجريمة على ردعها، ولذا جاز ان تغلظ تلك العقوبة لتصبح قادرة على ردعه.
- اقتراف جريمة جديدة بعد الحكم السابق : ولكي يعد الجاني عائداً لا بد أن يرتكب جريمة بعد الحكم السابق عليه، تكون مستقلة عن الجريمة السابقة التي صدر بها الحكم.

أنواع العود :

ينقسم العود إلى عدة أنواع بحسب الإعتبارات المتعلقة بالجرائم المكونة له كاعتبار المماثلة بين الجريمة اللاحقة وسابقتها واعتبار الزمن الفاصل بينهما واعتبار عدد الجرائم المتوافرة قبل ارتكاب الجريمة الجديدة وتنقسم أنواع العود إلى ما يأتي:

أولاً : العود العام والعود الخاص

إن أول صورة عرفها القانون في العود هي صورة العود العام ويعني أن المجرم يعتبر عائداً متى كانت الجريمة الجديدة مخالفة عن الجريمة التي سبق الحكم فيها نهائياً، فلا يشترط تطابق ما بين الجريمتين، فالشخص الذي يرتكب جريمة

جنائية كالقتل ويحكم عليه بحكم نهائي ثم يرتكب جناية أخرى غير القتل يوصف بأنه في عود عام، والعود العام صورة تتصل بالجرائم الخطيرة للمجرمين تكون فيها واضحة ومؤكدة عكس ما هو عليه في الجرائم البسيطة إذ يصعب فيها استهتار الجسامة أو الخطورة التي يقوم عليها الارتباط بين الجريمتين السابق الحكم فيها والجديدة (خالف، 1987، ص : 36-37).

ويرى أنصار هذا الفريق لرأيهم بأن الأساس في تشديد العقوبة للعود هو إصرار الجاني على الاجرام سواء أكانت جريمة مماثلة أو غير مماثلة ففي الحالتين يعتبر فعله خروجاً على أحكام القانون، فالمجرم الذي تتنوع جرائمه يكون عادة أكثر خطورة من الجاني الذي ينحصر اعتداءه دائماً في نوع معين من الحقوق التي ينظر فيها لكل جريمة على حده فلم يعد لهذه النظرية مكان في عصرنا الحاضر بعد أن أصبح القانون جميعه ينظر إليه كوحدة واحدة (السماك، 1985، ص : 60-61).

أما العود الخاص فهو يعني إرتكاب الجاني جريمة جديدة يكون بينها وبين الجريمة السابقة التي نفذت عقوبتها مشابهة أو مماثلة فإن لم تكن الجريمة الثانية من نوع الأولى أو مماثلة فلا عود، ولا شك هنا أن حالة العود الخاص أكثر خطورة لأن الجريمة السابقة واللاحقة من طبيعة واحدة لتكرار القتل بعد القتل والسرقة بعد السرقة الأمر الذي يدل على اتجاه الجاني إلى الاعتياد على جريمة معينة مما يستلزم أخذه بالشدة كي يرتدع (العلاوين، 1995، ص : 43-44).

ويرى أنصار العود الخاص بأن عود الجاني لنفس الجريمة يدل على عدم جدوى أنذار العقوبة السابقة، وإن مثل هذا الجاني بحاجة إلى تداركه بعقوبة أشد لكي لا يعتاد هذه الجريمة أو يتخذها حرفه له، بخلاف ما لو ارتكب الجاني جريمة مخالفة لجريمتة الأولى، فربما تكون الظروف في هذه الحالة هي التي دفعته إلى الجريمة أو احترافها، وبما أن الجريمة الأولى التي عوقب عليها لم تتكرر، فليس هناك ما يدعو إلى تشديد العقوبة عليه (السماك، 1985، ص : 61).

ثانياً : العود المؤقت والمؤبد

أن العود المؤقت هو الذي يشترط فيه وقوع الجريمة الجديدة خلال مدة معينة من الحكم السابق ويكون ذلك متى كان الحكم بعقوبة غير جسمية، أما العود

المؤبد ويكون ذلك عند الحكم بالجريمة الأولى بعقوبة جسمية التي يفترض أن أثرها يبقى مدة طويلة وبذلك يعتبر الشخص عائداً بغض النظر عن المدة التي مضت على صدور الحكم السابق(حسن، 1999، ص : 153).

ويرى أنصار هذا الاتجاه ضرورة تشديد العقوبة على هذا النوع لأنه يصر على القيام بالسلوك المنحرف بعد فترة معينة وقبل مضي زمن معين على صدور الحكم السابق أو الانتهاء من تنفيذ العقوبة وقد كانت التشريعات الوضعية القديمة تأخذ بهذا الاتجاه وتعتبر الجاني عائداً مستحقاً لتشديد العقوبة، إذا وقعت منه الجريمة الجديدة خلال مدة قصيرة من تاريخ إنقضاء العقوبة الأولى والتي حددت في ثلاث سنوات(الرويلي، 2008، ص : 65).

ثالثاً : العود البسيط والمتكرر

والعود البسيط هو أن يكون الجاني صدر ضده حكم سابق واحد، وذلك قبل أن يرتكب جريمته الجديدة التي يعتبر بموجبها عائداً، وتكون العقوبة في هذا النوع مخففة عن العود المتكرر، أما العود المتكرر وهو أن يكون الجاني قد صدر ضده أكثر من حكم، وذلك قبل أن يرتكب جريمته الجديدة التي يعتبر بموجبها عائداً ويعتبر العود المتكرر من الناحية الإجتماعية دليلاً على حالة الشخص الذي لا يرتدع ويصر على ممارسة السلوك المخالف للقانون وهذا يستلزم أن يتبع في شأنه توقيع عقوبات مشددة يمكن أن تحمي المجتمع من خطورته الإجرامية (نصيب، 1996، ص : 71-72).

وقد اختلف العلماء في كيفية معاقبة المجرم العائد عوداً متكرراً فيذهب فريق منهم إلى ضرورة تشديد العقوبة عليه، وقد بررو ذلك بأن العائد متكرراً تعتبر مسوؤليته أكبر جسامه من غيره لتلقيه أكثر من انذار، أما الفريق الاخر فذهب الى عدم زيادة من قدرة العقوبة على الجاني لما تؤديه من مغالاه من تشديد العقوبة عليه ولما اثبتته التجارب من عدم ردع غالبية من يتكرر اجرامهم (السماك، 1985، ص : 66-67).

رابعاً : العود المقصود والعود غير المقصود

ونعني بالعود المقصود ارتكاب الجاني لجريمة عمدية ثم يقوم بارتكاب جريمة عمدية أخرى وهنا يكون الجاني أشد اصراراً نظراً لتوفر شروط الارادة، أما العود الغير مقصود فيعني ارتكاب الجاني جريمة صدر بحقها حكم سابق ثم تأتي جريمة أخرى غير مقصودة ويرجع الإرتكاب إلى الرعونة والإهمال أو مخالفة اللوائح (الرميح، 2009، ص : 1233).

أشكال العائدين للجريمة :

تقسم أشكال العائدين إلى الجريمة إلى فئتين الأولى العائدين للسلوك الإجرامي باعتباره مهنة أو تجارة وهم من المجرمين العاديين الذين فسدت بيئتهم ونقصت الحاجات المادية والاقتصادية لديهم، ومنهم تجار الأشياء الممنوعة والمنتظمين في جماعات إجرامية والمجرمون المحترفون أو ذوي العاهات، أما الفئة الثانية فهم العائدين للسلوك الإجرامي المدينين المنتمين للعصابات المنظمة والمجرمون الذين يرجع سلوكهم الإجرامي نتيجة أمراض بدنية أو اضطرابات عقلية، أما أشكال العود حسب مدرسة التحليل النفسي فإنهم يصنفوا إلى المجرمين ذوو الإستعداد الإجرامي المكتسب والذين تعرضوا لضغوط نفسية وإجتماعية و إقتصادية، والعائدون ممن تعطلت لديهم الأنا نتيجة قصور أو اضطراب عضوي ناتج عن الإدمان والصرع، وعائدون سيكوباتيون وعائدون تعطلت بهم الأنا نتيجة اضطراب ذهني، وعائدون نشأوا في بيئة اجرامية، ويصنف العود حسب درجة انحراف الشخصية إلى مجرمين غير منحرفين ومجرمين منحرفين (الدباس، 2006، ص : 38-42).

ولقد تم تقسيم العائدون للجريمة وفق علم الاجرام الى معيارين اساسيين هما :

المعيار الاول : وظيفة السلوك الاجرامي تكون أما ايجابية وذلك عندما يهدف المجرم العائد التكسب من الجريمة، أما سلبية حيث لا يهدف الحصول على فائدة مادية وإنما يرتكب الجريمة ويعود إليها لعدم قدرته على التحكم في أفعاله ودوافعه.

المعيار الثاني : العامل الإثيولوجي في السلوك الإجرامي يكون متصلاً أما بالعوامل الاجتماعية وأما بالعوامل النفسية أو المرضية (خالف، 1987، ص : 30- 33).

وفي ضوء هذين المعيارين فقد تم تقسيم العائدون الى ثلاث فئات:

أولاً: العود طبقاً للوظيفة التي يؤديها السلوك الاجرامي للعائد والعامل الغالب المسبب لهذا السلوك وطبقاً لهذا النوع من التقسيم فإننا نجد فئتين من المجرمين العائدين هما :

أ- العود للسلوك الإجرامي بإعتباره مهنة أو تجارة ويندرج تحته الأنواع التالية :

1- المجرمون العائدون وهم الذين يرتكبون مزيجاً من جرائم الاموال المختلفة.
2- العود بقصد الإتجار بأشياء ممنوعة.
3- مجرمون منتمون إلى جماعات إجرامية.
4- مجرمون محترفون من قبيل المزيفين والمزورون ولصوص المجوهرات.
5- ذوي العاهات.

ب- عود ترتبط به الافعال الجرمية المتكررة لعدم قدرة الجاني السيطرة على أفعاله ويندرج تحته ما يآتي :

1- الاشخاص الذين يتكرر سلوكهم الاجرامي مع رفضهم لتحمل الإلتزامات الإجتماعية والإقتصادية و أغلبهم في العادة من المدمنين.
2- المجرمون العصابيون.
3- المجرمون الذين يرجع سلوكهم لظروف مرضية مثل الصرع وإصابات المخ.
4- المجرمون ذوو الإضطرابات العقلية.

ثانياً : تقسيم فئة العود طبقاً للتكوين الإجرامي للعائد الى ارتكاب الجريمة وينقسمون الى ما يلي :

1- مجرمون يفتقدون إلى ملكيتي الإستنتاج والنقد.
2- مجرمون سريعي الانسياق وراء الفكرة المتسلطة.
3- مجرمون لديهم استعداد شاذ بذواتهم ويحملون في العادة مشاعر هائلة بالإضطهاد والحقد.
4- مجرمون منطويين على ذواتهم ويتميزون بالعدائية الإجتماعية.

5- مجرمون يعانون من نوبات دورية ما بين الهوس والاكتئاب.

6- مجرمون لا يطيقون المثابرة للاوضاع الثابتة وغير قادرين على المثابرة في أي عمل.

ثالثاً : تصنيف العود طبقاً لمدرسة التحليل النفسي ويقسمون إلى خمسة اقسام:

1- مجرمون لديهم استعداد اجرامي مكتسب ناتج عن تعرضهم لضغوطات إقتصادية او إجتماعية أو نفسية أو لديهم استعداد عصابي.

2- مجرمون عائدون تعطلت لديهم الأنا بسبب قصور إو اضطراب عضوي عصبي نتيجة الإدمان أو أورام الدماغ او الصرع.

3- مجرمون عائدون تعطلت لديهم الأنا نتيجة اضطراب ذهاني.

4- مجرمون ذهانيين.

5- مجرمون نشأوا في بيئة إجرامية فتواطأت الأنا لديهم مع ضمير خلقي منحرف مضاد للمجتمع.

رابعاً : تصنيف العود إلى درجة الإنحراف في الشخصية ويقسمون الى :

1- مجرمون غير منحرفون.

2- مجرمون منحرفون عدوانيون نشطون.

3- مجرمون منحرفون خاملون سلبيون (عبد السلام، 1989، ص:21-24).

قياس ظاهرة العود للجريمة :

إن ظاهرة العود للجريمة تعتبر المقياس الأكثر شيوعاً لفاعلية سياسية الإصلاح والتأهيل أو سياسة الردع ولعل قياس ظاهرة الجريمة يعتمد على سياسة الإصلاح والتأهيل وكذلك على أثر المتغيرات الخارجية التي تلعب دوراً مهماً إلى جانب برامج الإصلاح والتأهيل على ظاهرة العود إلى الجريمة إذا ارتكب نفس الجريمة السابقة والبعض الآخر يعتبر العود قد تحقق إذا ارتكب الشخص جريمة أخرى بغض النظر عن كون الجريمة الثانية مشابهه للجريمة الأولى أو أقل منها خطورة، وربط بعض الباحثين والمنظرين العود بالزمن فوضعوا مدة زمنية محددة تلي الإفراج عن الشخص بعد ارتكابه الجريمة الاولى، هذه المدة قد تكون سنة أو ثلاث سنوات أو خمس سنوات أو عشر أو أكثر، فاذا ارتكب المجرم خلال هذه المدة

فإنه يعتبر عائداً للجريمة، أما اذا ارتكب الجريمة بعد انقضاء هذه المدة فإن هولاء الباحثين لا يعتبرونه عائداً إلى الجريمة (الواكد، 2005، ص : 33).

أما الدراسة الحالية فتعتبر الشخص عائداً إلى الجريمة إذا ارتكب جريمة أخرى بغض النظر عن المدة الزمنية للجريمة، وتشترط أن يكون قد حكم على الشخص بعد الحكم في الجريمة الاولى.

الإتجاهات النظرية في تفسير أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في العود للجريمة

إن ظاهرة العود للجريمة من الظواهر الخطيرة في المجتمع حيث أنها تؤدي إلى زيادة نسبة الجريمة فيه ولعل النظريات التي فسرت العود للجريمة ما يلي :

نظرية التقليد :

يرى تارد أن التقليد أساس تعلم السلوك أيَّ كان هذا السلوك فالإنحراف لدى تارد ينتشر بانتقاله من فرد إلى آخر أو من طبقة إجتماعية إلى طبقة إجتماعية آخرى خلال المحاكاه والتقليد، وتتم باتصال الاشخاص بعضهم ببعض وفق قوانين ثابتة، ومثال ذلك عندما يكون ازدحام بشري في مكان ما، فهنا يكون الأفراد المكونين للحشد متباينين ولا يعرف بعضهم البعض، بل اجتمعوا بدافع الفضول، وبعد حدوث إي انفعال من أحد أفراد المجموعة فإنه ينتقل إلى بقية الحاضرين مما يؤدي إلى انفعالهم وتحركهم جماعياً وهذا يعد سلوكاً جماعياً نشأ بسبب التقليد (السدحان، 1998، ص : 10).

وأكد أن الجريمة تتكون من الظواهر الإجتماعية الاخرى وتتأهل في المجتمع عن طريق المحاكاة والتقليد فلهذين العاملين أهمية كبرى في المجتمعات من حيث ممارسة العادات والتقاليد (عبدالله، 2011، ص 135).

ويرى تارد أن ظاهرة العود للجريمة تحدث بسبب قانون التقليد الطبيعي الموجود لدى كل إنسان والذي يدفعه إلى تقليد نفسه كما يقلد غيره فالإنسان لا يقلد الآخرين فقط لكنه يقلد نفسه بتكرار أفعاله السابقة لما في ذلك من ميل نحو أحياء ذكريات الماضي أو تحت تأثير العادة لذلك أكد تارد على العلاقة الوثيقة بين ظاهرة العود وقانون التقليد الطبيعي والتقليد في نظره يتم حسب قوانين ثابتة من خلال

تعاظم التقليد كلما كان الإتصال بين الافراد أكبر، وهذا يكون في المدينة أكثر منه في القرية، ويكون أيضاً من الاسفل إلى الاعلى فالفقير يقلد الغني والصغير يقلد الكبير (الرميح، 2009، ص : 1235).

نظرية الاختلاط التفاضلي سذرلاند

تقوم هذه النظرية على سوء التنظيم الإجتماعي حيث أنه تتحدد علاقات الفرد داخل الإطار العام للتنظيم الإجتماعي، وبالتالي فإن إرتفاع معدل نسبة الجريمة في جماعة ما، ويرجع الى سوء التنظيم الإجتماعي، وتقوم فكرة العود على أن الجريمة متأصلة في التنظيم الإجتماعي وتعبر عن السلوك، فسلوك أفراد جماعة يتوزع بين ثلاث أنماط من السلوك نمط إجرامي ونمط عادي للاجرام ومطيع للقانون ونمط حيادي، ويرى سذرلاند بشكل عام أن السلوك الإجرامي سلوك يكتسب بالتعلم شأنه في ذلك شأن كافة أشكال وصور السلوك الإجتماعي الاخرى التي يكتسبها الشخص عن طريق التعلم، فالسلوك الإجرامي يعتبره نمطاً من أنماط السلوك يتم تعلمه من خلال ملاحظة المخالطة مع مجموعات من المنحرفين الذين يعتبرون السلوك الإجرامي سلوكاً مقبولاً وملائماً (الربدي، 2003، ص : 37).

ويتوقف تأثر الفرد بجماعة من دون أخرى بثلاثة جوانب هي :

أ- أسبقية المخالطة : وتعنى بأسبقة تأثير الشخص بسلوك أفراد الجماعة التي بدأ الإختلاط بها، إذ أن السلوك الذي يكتسبه في سنوات حياته الأولى يظل في كثير من الأحيان راسخاً طول حياته على الرغم من اختلاطه في فترات لاحقة بأشخاص يتميزون بأنماط سلوكية مغايرة، فمثلاً الطفل الذي نشأ في أسرة متدينة وذات أخلاق عالية يصبح في الغالب مواطناً صالحاً يدرك قيمة المبادئ والأخلاق والقيم الإجتماعية، ومن ثم يحاول الإبتعاد عن مخالفة النظم والقوانين الموجودة في المجتمع والعكس صحيح.

ب- مدة المخالطة : يقصد بها تأثير الشخص بالجماعة التي يخالطها مدة اطول، أكثر من تأثيره بالجماعات الأخرى المختلفة، فأستمرار اختلاط الفرد ولمدة طويلة نسبياً بمجموعة ذات ميول اجرامية، ويتميز افرادها بالسلوك

الإجرامي، قد يؤدي الى استجابته لها وتأثره بأفرادها فيدفعه ذلك الى ارتكاب الجريمة.

ج- درجة تأثير المخالطة : وتعني مدى قوة التاثير العاطفي للجماعة على الشخص المخالط لأفرادها، فإذا كانت الجماعة محل احترام واعجاب من الشخص، أخذ يفتخر بمخالطته لها فيتخذها قدوة، ومن ثم يسلك ذلك السلوك الذي يسلكه أفرادها، والعكس صحيح، ولذا فإن مخالطة الفرد لجماعة يتميز أفرادها بالسلوك الإجرامي وإعجابه بها وتعاطفه معها، اتخذ منها إنموذجاً لسلوكه، فأصبح يقلدها عن حب ورغبة شديدة، مما يؤدي به الى طريق الجريمة، أي أن الشخص يصبح مجرماً عندما يتأثر أكثر بعوامل مخالفة القواعد القانونية وتكون لها الغلبة على عوامل احترام هذه القواعد (الجميل، 2006، ص : 78).

ويرى سذرلاند أن الجريمة ليست فعلا عشوائيا بل منظما يخضع لمجموعه من القيم والمعايير، وذلك وفق ما أشار إليه (الوريكات، 2008، ص : 232-233):

1- يعد السلوك الإجرامي متعلما ومكتسبا فهو لا يورث.
2- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الإتصال والتفاعل مع الأشخاص الآخرين، حيث يتم اكتساب المهارات والحركات والإشارات المتعلقة بالسلوك الإجرامي.
3- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل مع أشخاص تقوم بينهم علاقة وثيقة.
4- تتضمن عمليه تعلم السلوك الإجرامي كلا من :-
(أ) فن ارتكاب الجريمة وقد يكون سهلا أو معقدا.
(ب) مبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.
5- يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد ألقانونيه فقد تحيط بالفرد مجموعة تحترم القواعد القانونية وتلتزم بها، أو العكس وعدم مراعاتها بالمخالفة.

6- ينحرف الشخص إذا اتبع الآراء ألمخالفه للقواعد القانونية، وهذا هو جـوهر المخالطة الفاصلة الذي يشير إلى التفرقه بين المخالطة السوية، والمخالطـة المنحرفة.

7- تختلف المخالطة الفاصلة من حيث التكرار والدوام والاسبقيه والعمق، وهـذا يعني التباين في العوامل المؤثرة.

8- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الإتصال بالنماذج الاجرامية كل الميكانيزمات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى.

9- يعد السلوك السوي والسلوك المنحرف تعبيرًا عن حاجات ورغبات واحده.

نظرية العالم مانزيني في العود للجريمة

إن العالم مانزيني يؤمن بمبدأ تشديد العقوبة على أساس أن جريمة العائد الثانية تحقق أضراراً بالمصلحة العامة أكبر من الأضرار في الجريمة الأولى.

ويفسر ظاهرة العود من خلال أن الجريمة تمثل إعتداء على مصلحتين هما المصلحة الخاصة والمصلحة العامة وهاتين المصلحتين تهدف الدولة إلى حمايتهما بالنص الجنائي، فإذا ما ارتكب أحد الأفراد الجريمة لأول مرة كان في العقوبة التي وضعها القانون الجنائي لهذه الواقعة قدر مناسب لتعويض ما أحدثته هذه الجريمة من ضرر بالمصلحتين الخاصة والعامة فإذا عاد هذا الجاني مرة ثانية ترتب على عودته إعتداء أكبر على المصلحة العامة ويرى أن الجريمة الثانية إلى جانب إعتدائها على المصلحة الخاصة بنفس القدر من الضرر المنصب عليها من الجريمة الأولى، وتمثل زيادة في قدر الإعتداء المنصب على المصلحة العامة والمتمثلة في حق الأفراد في العيش بأمان وسكينة في المجتمع وهو ما تسعى الدولة لتحقيقه و إن مثل هذه الزيادة في الإعتداء على المصلحة يستحق عليها العائد عقوبة أشد من عقوبة المجرم المبتدئ، وذلك لكي تؤكد الدولة حمايتها للنظام العام الذي إنتهكه هذا العائد بنشاطه الإجرامي وبهذا فإنه ينظر إلى تشديد العقوبة في العود على أساس موضوعي (السماك،1985، ص : 246-247).

نظرية الأنومي في تفسير العود للجريمة

يرى ميرتون أن الظروف الإجتماعية تضع ضغوطاً متباينة على الافراد تبعاً للبناء الاجتماعي، وبما أن الافراد يحتلون مواقع متباينة أيضاً فلا بد أن يتكيفوا أو يستجيبوا بشكل مختلف (الوريكات، 2008، ص : 180).

إن السلوك الإجرامي وفق هذه النظرية يختلف باختلاف نمط الأنومي نفسه حيث تنتشر جرائم السرقة بين الابتكاريين ويلحظ انتشار إدمان المخدرات والخمور لدى الانسحابيين ، بينما تشيع جرائم التخريب والفوضى لدى الثوار والعصاة، وتفسر هذه النظرية العود للجريمة على أساس أن الجريمة والإنحراف يأتيان عن طريق الخلل في البناء الاجتماعي أي أنها ردة فعل فردي أو جماعي ناجم عن طبيعة الظروف المحيطة بالمجتمع كالنظام الإجتماعي والثقافة السائدة فإذا نشأ الناس تنشئة ملائمة وحققوا أهدافهم الشرعية تسير الأمور أما إذا حصل فشل في أي مستوى فعندئذ يحتمل الوقوع في الجريمة والانحراف

وذهب ميرتون إلى أن الحياة الإجتماعية والتركيبة الإجتماعية المنظمة تحددها معايير أساسيه وان لهذه التركيبة الاجتماعية خاصيتين أساسيتين هما:-

1- البناء الثقافي وهو الذي يحدد: المعايير والقيم، والأهداف الأساسيه لأفراد المجتمع

2- البناء الإجتماعي وهو الذي يحدد: أنماط العلاقات في المجتمع، وطرق الوصول إلى الأهداف داخل أي مجتمع معين(التويجري، 2011، ص : 46-50).

وافترض ميرتون أن ثقافة أي مجتمع تتألف من مجموعة أهداف ثقافية مشروعة وذات إجبار إجتماعي أو ضغط ثقافي ومجموعة من السبل منها ما هو مشروع ومنها ما هو غير مشروع وهو الذي لا تبيحه ثقافة المجتمع، فالمجتمع يتألف من مجموعة من الأفراد المتباينين في خصائصهم الإجتماعية والإقتصادية الأمر الذي يجعلهم متباينين في بلوغ السبل المشروعة لتحقيق أهدافهم، ويعتقد أنه عندما يعجز الأفراد عن تحقيق أهدافهم بالسبل المشروعة يظهر ما أطلق عليه الانحراف الابتكاري الذي يعبر عن ابتكار وتطوير سبل غير مشروعة من قبل الافراد لتحقيق أهداف ذات الاجبار الثقافي ويمثل الإنحراف عنده في الانحراف الانتمائي ويشير

الى انتماء الفرد لبيئة منحرفه منذ نشأته الأولى، والإنحراف الإنسحابي يشير الى فشل الفرد في مواجهة الواقع مما يؤدي به الى التكيف السالب عن طريق تعاطي المخدرات والخمور، والإنحراف الثوري الذي يؤدي بالفرد الى جرائم العنف خاصة الضرب والتكسير والحرق والإتلاف، والإنحراف الطقوسي الذي يمثل حالة من حالات الإنحراف غير المعيب ويتمثل في تمسك الأفراد بالاجراءات الروتينية بشكل مفرط لدرجة الانحراف غير المعتاد (رمزي، 1999، ص:354-355).

نظرية الوصم في تفسير العود

تركز هذه النظرية على فرضية أساسية مفادها أن الانحراف ظاهرة غير ثابتة تخضع في تعريفها إلى إرادة فعل الجماعة تجاه السلوك، فالإنحراف لا يقوم على نوعية الفعل بل على النتيجة التي ترتبت عليه أو على ما يطلق عليه الآخرين من صفة الفاعل، وهناك من يرى أن الإنحراف ينشأ عن مجموعة من المواقف والظروف تحدث نتيجة تعارض مصالح الأفراد وتصارع قيم داخل المجتمع، ويرى أدوين ليمرت أن الإنحراف في السلوك بوجه عام هو نتيجة خلل في التنظيم الإجتماعي القائم في أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية، فقد يقع الإنحراف في ثلاث مستويات مستوى الفرد نتيجة ضغوط نفسية داخلية، وقد يقع في مستوى الظروف نتيجة التعرض إلى بعض الضغوط، وقد يقع في مستوى التنظيم الاجتماعي، وميز ليمرت بين نوعين من الإنحراف أحداهما أولي وهو الذي يأتيه الفرد مكرها وهو عالم بإنحرافه ويشعر بالخوف والتردد ثم يتطور الأمر الى مستوى الإنحراف الثانوي حيث يتلاشى الخوف تدريجياً ويصبح الفرد مدركاً لنوعية الفعل الذي يقوم به (سوسن، 2009، ص : 59-60).

وترى النظرية ان المنحرفين يتجهون الى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص وهذه الخصائص تعمل على إثارة انساق الضبط الإجتماعي وتحركها (غريب وسامية، 2006، ص : 140-141).

فالوصمة ناتج الإدانة وصدور الحكم بالعقوبة تعني أن الإدانة والحكم لا يمثلان نهاية العقاب بالنسبة للمجرم بل أن المجتمع بفئاته المختلفة يقوم بعقابه وعقاب كل من لهم صلة به من خلال دورة الحياة الإجتماعية مما يعوق حركتة

وحركة من ينتسبون إليه من التفاعل الطبيعي من المجتمع (الخواجة، 2003، ص : 142).

وتفسر ظاهرة العود إلى الجريمة حسب هذه النظرية بأن الأفراد يرتكبون السلوك الإجرامي نتيجة ردة فعل المجتمع نحوهم وذكر أدوين لمرت أن الإنحراف من أبرز من يمثل افتراض هذه النظرية وذكر أن الانحراف يتأكد ويثبت نتيجة تكرار الفرد الانحراف فترة بعد أخرى ونتيجة خبرات الفرد الفردية و إدراكه لردود فعل المجتمع إزاءه ووضع ليمرت خطوات السلوك الإنحرافي من خلال تحليلاً خاصاً لعملية تبلور الانحراف والمراحل التي تجري بها ويصبح الانحراف ثابتاً دائماً ترسخ أصوله ومكونات هذه المراحل هي :

1. مرحلة الإنحراف الاولى وهو أول سلوك يصدر عن الفرد كبادرة لاختبار ردة فعل المجتمع إزاءه.
2. مرحلة قيام ردود فعل المجتمع التي تأخذ شكل عقوبات إجتماعية معينة.
3. مرحلة تكرار الإنحراف الأولي وزيادة نسبته أو كميته.
4. مرحلة قيام المجتمع باتخاذ ردود فعل رسمية تأخذ شكل الوصم المنحرف بوصفه الإنحراف والإجرام.
5. مرحلة زيادة الإنحراف للرد المباشر على موقف المجتمع نحو الفرد المنحرف ومواجهة وصمة المجتمع بالجريمة.
6. المرحلة الأخيرة : وهي المرحلة التي يقبل المنحرف بمركزه الإجتماعي الجديد كشخصية مجرم أو منحرف ومحاولة هذا الفرد التوافق مع شخصيته الجديدة ودوره الجديد كشخص منبوذ من مجتمعه (السيف،1996، 250-251).

2.2 الدراسات السابقة :

أشارت نتائج المسح المكتبي للأدبيات والدراسات السابقة إلى ندرة الدراسات على حد علم الباحث التي تحدثت عن أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية في العود الى الجريمة في الاردن، لذلك حاولت هذه الدراسة توظيف ما جاء في الدراسات

ذات الصلة قدر الإمكان، وحيث كان ذلك ممكنا لتحقيق أهدافها، وفيما يلي عــرض لأهمها

أجرى (لتيجاني،2013). دراسة هدفت إلى معرفة العوامل الإجتماعية والأسرية والمجتمعية المرتبطة بالعود للجريمة عند المرأه في المجتمع السعودي وتكونت عينة الدراسة من النزيلات العائدات للجريمة بالإضافة إلى الإخصائيات الاجتماعيات وعددهن كالتالي

1. عينة حصرية شاملة للنزيلات العائدات وعددهن (9) نزيلات.
2. عينة حصرية شاملة للإخصائيات العاملات في سجن الملز وعددهن (6)أخصائيات.

واستخدم الباحث المنهج المسحي بإستخدام استبانة لجميع البيانات واستخدام دراسة الحالات والمقابلات المباشرة، وأظهرت الدراسة إنخفاض المستوى التعليمي للنزيلات والوالدين عاملاً مباشراً في العود للجريمة من خلال الطلاق والخلافات وعدم تقبل الأسرة والمجتمع للمرأة المدانة تأثير مباشر على العود للجريمة، و أظهرت أن رفقاء السوء عامل مباشر للعود للجريمة، وكذلك أظهرت أن منظومة العادات والتقاليد تلعب دوراً مباشراً في عودة المرأة للجريمة.

وأجرى (الكساسبة،2012) دراسة هدفت إلى معرفة دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل من خلال تحليل التشريعات الأردنيــة مقارنــة بالتــشريعات الأخرى أقتصرت الدراسة على بيان دور النظم ا لإدارية في الإصلاح والتأهيــل ، وأجهزة العدالة الجنائية ورجال الضابطة العدليــة ووزارة التنميــة الاجتماعيــة ، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن ، وأظهرت الدراسة أنــه إذا ارادت المؤسسات العقابية أن تؤدي دورها الإصلاحي والتأهيلي فلا بد من ان يكون لديها برامج وسياسات هادفة مبنية على متطلبات النزيل النفسية والأخلاقية والدينية والمهنية والتي تمكنه من تعديل سلوكه والخروج إلــى المجتمــع عــضوءً نافعــاً ، وأظهرت أن التدريب المهني داخل المؤسسات قد حقق نتائج ايجابية نحو الاصلاح.

وأجرى (الحجري، 2010) دراسة بعنوان " دور العوامل الإجتماعية والإقتصادية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الادعاء العام "دراسة

ميدانية في سلطنة عُمان" هدفت الدراسة إلى التعرف على دور العوامل الإجتماعية والإقتصادية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الإدعاء العام بسلطنة عُمان؛ ولتحقيق هدف الدراسة تم تطوير أداة للدراسة (استبانة) وذلك لغرض جمع البيانات من أجل تحليلها، وقد اشتملت أداة الدراسة على ثلاثة أجزاء هي: (المتغيرات الشخصية، وفقرات البعد الإقتصادي، وفقرات البعد الإجتماعي)، وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها، ووزعت الأداة على عينة الدراسة البالغة (237) مبحوثاً من العاملين في الإدعاء العام في سلطنة عُمان، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أهمها:

1. . دور العوامل الإقتصادية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الإدعاء العام بسلطنة عُمان؛ جاءت بدرجة مرتفعة، وبـ متوسط حسابي بلغ(3.65)، وانحراف معياري (0.93).
2. . دور العوامل الإجتماعية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الإدعاء العام بسلطنة عُمان، جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.56)، وانحراف معياري (0.97).

وهدفت دراسة(الرويلي،2008)إلى التعرف على " الوصم الإجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة "والتي هدفت إلى : رصد مظاهر الوصم الاجتماعي الذي يمارسه أفراد المجتمع والأسرة تجاه المفرج عنهم، ايضاح رد الفعل للمفرج عنهم جراء الوصم من قبل المجتمع ومؤسساته وهيئاته وأفراده، كذلك التعرف على العلاقة بين المكانة الإجتماعية والإقتصادية للمفرج عنهم وعملية الوصم، أيضا العلاقة بين الوصم والعود إلى الجريمة . وقد اتبع الباحث المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتماعي على عينه عشوائية قوامها (117) من السجناء العائدين للجريمة بمنطقة الحدود الشمالية بالسعودية، وعينه عددها (100) من غير العائدين، وكان من ابرز النتائج:

1. تبين أن من أهم مظاهر الوصم الإجتماعي تجاه المفرج عنهم صحيفة السوابق، وعدم القبول بالعمل، أو التعامل معهم أو مصاهرتهم، واقصاؤهم وتحقيرهم من قبل أفراد المجتمع.

2. إن مظاهر الوصم الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة تجاه المفرج عنهم، مقاطعتهم من قبل الأسرة والأقارب.
3. -اتضح اتفاق العائدين وغير العائدين على ان المكانة الاجتماعية والإقتصادية لها علاقة عكسية في تأثير الوصم فكلما كانت مرتفعه قل تاثير الوصم الاجتماعي.
4. -ان نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبل الاجتماعي او الرفض والتعامل مع المفرج عنهم.

أجرى (العتيبي،2008) دراسة هدفت إلى التعرف على ظاهرة العود للجريمة من خلال تأثير بعض العوامل الإجتماعية وتكونت عينة الدراسة من (300) نزيل من سكان جدة، واستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي لجمع البيانات الميدانية من أجل معرفة عوامل عودة الأشخاص لممارسة إرتكاب الجرائم واعتمد الباحث على العينة الطبقية لضمان تمثيل العينة لمجتمع البحث وكانت الإستبانة الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات، وتوصلت الدراسة إلى أن غالبية العائدين إلى الجريمة هم من الشباب العاطلين عن العمل ومن ذوي المستوى الإقتصادي والتعليمي المنخفض ومن القاطنين في الأحياء الشعبية والمتوسطة ومن المنتمين إلى أسر منخفضة التعليم ويتسمون بالخلافات مع الاسرة قبل دخول السجن في المرة الأولى، وبينت أن أسباب ارتكاب الجريمة للمرة الأولى تكمن في ثلاثة عوامل هي :

1. الأوضاع الإجتماعية
2. التأثر برفقاء السوء
3. سوء استغلال أوقات الفراغ

وقام (الكساسبة،2008) باجراء دراسة هدفت إلى معرفة الاتجاهات لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن حول مدى فاعلية المؤسسات العقابية في الاصلاح والتأهيل، وتكونت عينة الدراسة من (400) نزيل في اربع سجون ، واعتمدت الدراسة على آراء النزلاء من خلال استبانة اعدت لهذا الغرض ، واعتمدت على الإحصاء الوصفي (النسب المئوية، والتكرارات) لوصف خصائص العينة، وأظهرت نتائج الدراسة الى نقص في البرامج التدريبية والتعليمية والتشغيلية

داخل المؤسسات العقابية ، وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين عدد مرات دخول السجن وتكرار الدخول بسبب أصدقاء السوء ، وأظهرت وجود ارتباط بين تكرار دخول السجن والبطالة وارتباط بين الفقر والبطالة ومعدل ارتكاب الجرائم ، وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين عدد مرات دخول السجن وعدم العود إلى الجريمة مرة اخرى بسبب عقوبة السجن وتشير تزايد معدلات التكرار و العود إلى الجريمة الى نقص فاعلية المؤسسات العقابية في الردع والاصلاح ، وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين مستوى التعليم وبين عدم العود مرة اخرى للجريمة بسبب عقوبة السجن، أي انه كلما زاد مستوى التعليم زادت احتمالية عدم العود في الجريمة بسبب عقوبة السجن ،وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين عدد مرات دخول السجن وتعرض النزيل للعنف والضرب من قبل النزيل والتعرض للتعذيب والاهانة وسوء المعاملة من قبل العاملين في السجن (الكساسبة، 2012).

واجرى (الجهني، 2007) هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة العود في المجتمع السعودي ومدى خطورتها ، كذلك تحديد بعض العوامل التي تؤدى لمعاودة الإجرام، وكان من ابرز نتائجها:-

1. إن غالبية العائدين للإجرام في المجتمع السعودي هم من فئة الشباب ، والذين ارتكبوا سابقه أو سابقتين، وان نسبة العود تقل مع التقدم في العمر.
2. تبين من الدراسة إن اكثر العائدين هم من ذوي التعليم المتدني،وان هناك علاقة بين العود وارتفاع نسبة الاميه بين آباء وأمهات العائدين.
3. كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة وبين المستوى الاقتصادي المتدني لآباء العائدين.
4. أوضحت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة وعدم تفريد النزلاء ، حيث تعلم الجديد منهم ثقافة السجن ألتصادميه مع المجتمع ، وتبني أفكار جديدة عن الجريمة.
5. اتضح أن هناك علاقة بين وجود البرامج التدريبية والتأهيلية داخل السجن وبين العود إلى الجريمة.

أظهرت الدراسة أن العود إلى الجريمة أكثر في المدن ، بينما تقل نسبة العود من سكان القرى وأهل البادية.

أجرى (المطيري،2006) دراسة هدفت إلى التعرف على بعض العوامل الإجتماعية والاقتصادية والبيئية في العود لجريمة السرقة وتكونت عينة الدراسة من العائدين إلى جريمة السرقة ومرتكبيها للمرة الأولى في سجون مدينة الرياض (إصلاحية الحائر) واستخدم الباحث منهج المسح الإجتماعي عن طريق حصر مجتمع البحث للعائدين، ثم تم سحب عينة عشوائية بسيطة مماثلة للعائدين، وتم من خلال مقابلة مجتمع البحث عن طريق الإستبانة اشتملت على الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية واستعان الباحث بالسجلات الجنائية وصحيفة السوابق للحصول على أكبر قدر من الدقة، وأظهرت النتائج أن حجم ظاهرة العود لجريمة السرقة يفوق حجم مرتكبيها للمرة الأولى من خلال الحصد الشامل لسجون مدينة الرياض أثناء التطبيق،وتوصلت إلى أن غالبية العائدين وغير العائدين لجريمة السرقة من الفئات العمرية الشابة ومعظمهم لم يسبق لهم الزواج و أكثرهم غير متعلمين وأظهرت الدراسة ارتفاع عدد مرات الزواج وعدد مرات الطلاق وسط العائدين ممن سبق لهم الزواج و أظهرت إلى أن ما يقارب نصف العائدين وغير العائدين لا يعملون والبعض الآخر طالب أو يعمل في مهن متدنية ومعظم دخولهم لا تتجاوز 4000 ريال فقط ويعولون أسر لاتقل عن ثلاث أفراد وأظهرت أن السجن يساعد على إقامة علاقات جيدة بين السجناء مع تكرار السجن وطول الفترة، وتوصلت أن معظم العائدين إلى جريمة السرقة لا يتشابه لديهم أسلوب ارتكاب الجريمة الحالية مع السابقة وغالبيتهم يتشابه نوع الجريمة الحالية مع السابقة.

قام (الواكد،2005) بدراسة هدفت إلى البحث في العلاقة ما بين برامج الإصلاح و التأهيل والعود إلى الجريمة والكشف عن حجم ظاهرة العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني، وتكونت عينة الدراسة من (260)نزيلاً من النزلاء الأردنيين الذكور الذين صدرت بحقهم أحكاماً قضائية بالحرمان من الحرية وتم إيداعهم في مركز إصلاح و تأهيل سواقة، واعتمدت الدراسة على الإستبانة لجمع المعلومات واعتمدت على أربع' أبعاد (الخصائص الشخصية للمبحوث، الجريمة

والعود لها، الردع، الإنخراط في برامج الإصلاح والتأهيل) و أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين انخراط النزلاء في برامج الإصلاح والعود للجريمة.

أجرت (حمدان،2001) دراسة هدفت إلى التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية والأيكولوجية والإقتصادية والإجتماعية لمرتكبي سلوك العود للجريمة والوقوف على أهم أنماط الجرائم الأكثر تكراراً لدى مرتكبي الجريمة في المجتمع الأردني، وكذلك هدفت للتعرف على طبيعة ظاهرة العود لإرتكاب الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (350)مجرم عائد من نزلاء المراكز الإصلاحية اختيروا عشوائياً وتم جمع البيانات بواسطة الإستمارة واستخدم الباحث اختبار (T) والنسب المئوية والتكرارات وتحليل التباين الاحادي، وأظهرت النتائج أن العود يظهر في صفوف الشباب وذوي التعليم المنخفض وكذلك تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب وكذلك أظهرت أنه يوجد علاقة بين التفكك الأسري وعدد مرات العود للجريمة.

وهدفت دراسة (السدحان،1998). إلى التعرف على اسباب العود إلى الجريمة وإلى التعرف ايضاً على خصائص العائدون إلى الانحراف، وتكونت عينة الدراسة من (123) حدثاً من جميع دور الملاحظة في المملكة العربية السعودية، واستخدم الباحث الاستبانة والتقارير الاحصائية لجمع البيانات، واستخدم اختبار كاي تربيع، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إحصائية بين عمر الحدث عند ارتكابه للجنحة الاولى والعود إلى الانحراف مرات اخرى، ولم تظهر الدراسة علاقة احصائية بين المستوى الدراسي عند ارتكاب الجنحة الاولى والعود إلى الانحراف، واظهرت وجود علاقة بين مستوى تعليم آباء الاحداث العائدون إلى الانحراف، وأظهرت وجود علاقة بين البيئة السكنية للأحداث والعائدون إلى العود للإنحراف.

وقام (نصيب،1996) بدراسة هدفت إلى معرفة عوامل عدم التكيف للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة، وتكونت عينة الدراسة من (99) عائداً، وعينة من أسر النزلاء وعددهم (50) مبحوثاً، وعينة من أقارب النزلاء وعددهم (50) مبحوثاً، وعينة من أصحاب العمل وعددهم (40) مبحوثاً، واستخدم الباحث المنهج

الوصفي القائم على المسح الإجتماعي، واستخدم الإستبانة كأداة لجمع البيانات للعائدون، واستبانة لأسر النزلاء، واستبانة لاقارب النزلاء، واستبانة لاصحاب العمل، واستخدم المتوسطات الحسابية، وكأي تربيع، وأظهرت نتائج الدراسة إلى أن نسبة العائدون من فئة الشباب، وأظهرت أن انخفاض المستوى التعليمي سبباً في العود للجريمة، وأظهرت ايضاً أنه يوجد علاقة بين المسوؤليات الاسرية وممارسة السلوك الانحرافي بعد الافراج، وأظهرت أن الإهمال من قبل الاسرة يؤدي إلى السلوك الانحرافي، وأظهرت أن المستوى السكني المتدني سبباً في العود، وأظهرت أن معاملة الاقارب قبل السجن للعائد قد اختلفت بعد السجن،وأظهرت نتائج الدراسة ايضاً أن ما نسبتة (65 %) لم يقوموا بتشغيل المفرج عنهم.

الدراسات الاجنبية :

وأجرى (Jeffrey. et.al,2009) دراسة هدفت إلى تقييم تأثير الردع على عقوبة السجن، حيث قارنت بين معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن مع معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم حكما بالوضع تحت الاختبار القضائي. وقد وجدت الدراسة عدم توفر أي دليل على إن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي.

أما دراسة بورتك (Boritch,2005)، فقد هدفت إلى تقييم تأثير برامج العمل العقابي على معدل العود للجريمة. وقد تبين من هذه الدراسة أن الانخراط في برامج العمل العقابي أثناء تنفيذ مدة العقوبة السالبة للحرية يعمل على تخفيض معدل العود إلى الجريمة لصالح المشتركين في هذه البرامج، ذلك إن معدل العود عند هؤلاء 24.6% اقل بمقدار 17.7% من معدل الذين لم يشتركوا في هذه البرامج، وتأثير هذه البرامج أيضا يزداد بنسبة الضعف كلما ارتفع مستوى مهارات السجين الذي اشترك في برامج العمل العقابي. وأضافت هذه الدراسة أن هذه البرامج تعمل على تخفيض الفرق في معدل العود إلى الجريمة بين النزلاء ذوي الأصول البيضاء

والسوداء. وأكثر تأثير هذه البرامج كان على فئة السجناء الذكور ذوي الأصول السوداء الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 26-40 سنة، والسجناء الذين يرتكبوا جرائم العنف ضد الأشخاص وجرائم المخدرات.

وأجرى شوترو (Schweitzer،et.al,2003) دراسة تحليلية لعدد من الدراسات التي أجريت في استراليا حول العود إلى الجريمة بالنسبة لمرتكبي الجرائم الجنسية، وقد وجد هيل أن معدل العود بالنسبة لهذه الفئة من المذنبين بلغ(19%) بالنسبة إلى الذين اشتركوا في برامج علاجية مقابل 27% بالنسبة للذين لم يشتركوا في هذه البرامج العلاجية.

وقام مانيور وزملائه (Minor, et.al,2003)، بدراسة هدفت إلى معرفة العود إلى الجريمة بالنسبة للسجناء المفرج عنهم والموضوعين تحت المراقبة، وتكونت عينة الدراسة من (200) سجين من السجناء الذين أفرج عنهم من سجون ولاية كنتاكي الأمريكية عام 1996 وتم وضعهم تحت المراقبة حتى سنة 1999، وكان 68% من أفراد عينة الدراسة من الذكور ومعدل أعمارهم عند الإفراج عنهم ووضعهم تحت المراقبة (38-40) وكان مستواهم التعليمي ل 72% منهم الثانوية العامة فأعلى وحصل 63% منهم على عمل،وقد وجدت الدراسة أن 69،5% لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنتين من وضعهم تحت المراقبة، ومن الذين عادوا إلى السجن فإن 56،5% ارتكبوا مخالفة واحدة و 24،2% ارتكبوا مخالفتين والبقية ارتكبوا ثلاثة مخالفات و أكثر.

وأجرى دانيال (Daniel,2003) دراسة هدفت إلى معرفة تأثير أنماط الحياة على العود للجريمة من قبل مدمني المخدرات، وتكونت عينة الدراسة من (577) من المدمنين و أظهرت الدراسة أن العقوبات الشديدة والإتصال بالأهل و زواج المدمن ووجود وظيفة جميعها عوامل غير مؤثرة على مستويات العود بالنسبة لمدمني المخدرات وتوصلت أيضاً أن الأشخاص يتشابهون في نسب العود مع أن طبيعة حياة كل منهم مختلفة.

وقام سميث وتوقن (Smith & Goggin,2002) بإجراء تحليل ل (111) دراسة كندية بحثت في العلاقة ما بين مختلف أشكال العقوبة والعود إلى الجريمة،

وشملت هذه الدراسات عينات مكونة من حوالي 442،000 من المذنبين البالغين والأحداث الذكور والإناث. وقد خلص سميث إلى أن العقوبات القاسية بجانب أنها ليس لها تأثيرا ايجابيا على العود إلى الجريمة، فإنها قد تسبب ارتفاع معدل العود بنسبة 3%. وأشار لوجود علاقة طردية ما بين العقوبات السالبة للحرية طويلة المدة والعود إلى الجريمة. فالعقوبات التي تقوم على سلب الحرية لمدة تزيد على سنتين تؤدي إلى زيادة معدل العود إلى الجريمة بنسبة 7% في مقابل أن العقوبات قصيرة الأمد التي لا تزيد على 6 أشهر ليس لها أي تأثير (سلبي أو ايجابي) على معدل العود.

أما دراسة سبوهن وهوليرين (Spohn and Holleran,2002) فقد هدفت إلى تقييم تأثير الردع على عقوبة السجن، حيث قارنت بين معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن مع معدلات العود إلى الجريمة بالنسبة إلى المجرمين الذين صدر بحقهم حكما بالوضع تحت الاختبار القضائي في ولاية ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية، ووجدت الدراسة عدم توفر أي دليل على أن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي.

وأجرى ماكوي (Mccoy,1997). دراسة هدفت إلى التعرف على مؤشرات العود للاجرام لدى مرتكبي الجرائم الكنديين من خلال بعض المتغيرات النفسية والفسيولوجية والإجرامية المرتبطة بالعود للجريمة وتكونت عينة الدراسه من (588) من مرتكبي الجرائم ممن تم تقيمهم في العيادات السلوكية الجنسية بمستشفى Ottawa من الأعوام (1983-1992).وتم تقسيم العينة إلى أربع مجموعات الأولى مجموعة ارتكاب الجرائم الجنسية مع المحارم وشملت (251) مجرماً والثانية مجموعة التحرش بالأطفال وشملت (192)مجرماً والثالثة مجموعة المغتصبين وتكونت من (86). مجرماً والرابعة مجموعة مختلطة وتضم (59) مجرماً، وأظهرت الدراسة أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات

الأربعة في معظم المتغيرات (الديمغرافية، التاريخ الإجرامي، سوء استخدام العقاقير، درجة المرض النفسي، شدة العنف، مدى الهجوم الجنسي) وتبين أن المغتصبين كانوا أكثر المجموعات تطرفاً وذلك من خلال استخدام العنف تحت تأثير المخدرات وقت ارتكاب الجريمة وأظهرت أيضاً مجموعة ارتكاب الجنس من المحارم من خلال دراسة السن و درجة المرض النفسي والتقرير الذاتي عن سوابق العنف 6،91% من العينة لم يعودوا للعنف، في حين أن 6،45% عادوا للعنف مرة أخرى لمجموعة المتحرشين بالأطفال وتم تصنيفهم إلى 9،77% لم يعودوا للعنف بينما 1،55 عادوا مرة أخرى وبلغت نسبة العائدين 3،85% أما المجموعة المختلطة أظهرت درجة الإثارة الجنسية المنحرفة عدم العود بنسبة 1،57% للعنف ، وعاد 6،69%للعنف، وأظهرت النتائج العلاجية ـن التحسن في المجموعات المختلطة من المجرمين تحسن بنسبة 10% إلى 20% بينما يتحسن التنبؤ بالعود إلى الاجرام أكثر من مستويات الصدفة لدى مجموعة المغتصبين

وقام مارلت (Marlatt,1996) بإجراء دراسة هدفت إلى التعرف على العود لدى مدمني الكحول، وتكونت عينة الدراسة من (65)مدمن وكان سن العينة من 22-59 سنة بمتوسط 40 سنة وغالبيتهم من الرجال ووجدت الدراسة أن غالبية المبحوثين (79%) كانوا للمرة الأولى أو الثانية للدخول إلى المصحة لتلقي العلاج، وما نسبته (80%) جائوا للمصحة بإرادتهم بينما (20%) جاؤوا مجبرين من الشرطة أو الأسرة، وما نسبته (43%) من المتزوجين وما نسبته (57%) مؤهلهم أقل من الثانوي، ومعدل سنوات دراستهم يصل إلى (10) سنوات وما نسبته (72%) من الموظفين و أظهرت الدراسة أيضاً أن معظم العائدين إلى الجريمة كانوا يتعرضون لمواقف خطيرة في حياتهم تؤدي بهم إلى العود لارتكاب الجريمة.

وقام جيري ورتشارد(Gary&Richard,1992) بدراسة هدفت إلى التعرف على تقييم الشخصية المنحرفة وقدرتها على الوصف والتمييز بين المؤسسات العالية والمنخفضة من العود إلى الإنحراف والجريمة وتكونت عينة الدراسة من (401) من المحكومين عليهم في جرائم أكثر من مرة وأظهرت نتائج الدراسة أن هؤلاء

المجرمين لديهم مشكلات عديدة منها مشكلات سلطوية، ومشكلات حب التملك و الإنحراف النفسي والمرض تؤدي بهم إلى إرتكاب الجرائم.

التعقيب على الدراسات السابقة :

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بأنها حاولت التعرف على أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية في العود في الجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية، حيث درست أثر العوامل الديمغرافية التي تؤدي الى عودة الفرد الى ارتكاب السلوك الجرمي مرة اخرى والاسباب المؤدية له، وقد شملت هذه الدراسة خصائص ثلاثة سجون رئيسة تمثل ثلاث أقاليم هي الوسط والشمال والجنوب وذلك من أجل دراسة جميع مكونات أفراد مجتمع الدراسة .

وأظهرت دراسة (الكساسبة،2012) أن التدريب المهني داخل المؤسسات قد حقق نتائج ايجابية نحو الاصلاح والتاهيل ، وأظهرت دراسة (الحجري،2010) دور العوامل الإقتصادية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الإدعاء العام بسلطنة عُمان؛ جاءت بدرجة مرتفعة، وبمتوسط حسابي بلغ (3.65) وانحراف معياري (0.93)، أظهرت دور العوامل الإجتماعية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الإدعاء العام بسلطنة عُمان، جاءت بدرجة مرتفعة وبمتوسط حسابي كلي بلغ (3.56)، وانحراف معياري (0.97)، وأظهرت دراسة (الرويلي،2008) قد تبين أن من أهم مظاهر الوصم الإجتماعي تجاه المفرج عنهم صحيفة السوابق، وعدم القبول بالعمل، او التعامل معهم او مصاهرتهم، واقصاؤهم وتحقيرهم من قبل أفراد المجتمع وأن مظاهر الوصم الإجتماعي الذي تمارسه الأسرة تجاه المفرج عنهم، مقاطعتهم من قبل الأسرة والأقارب واتضح اتفاق العائدين وغير العائدين على ان المكانة الإجتماعية والإقتصادية لها علاقة عكسية في تأثير الوصم فكلما كانت مرتفعه قل تاثير الوصم الإجتماعي وأن نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبل الإجتماعي أو الرفض والتعامل مع المفرج عنهم ، وأظهرت دراسة (العتيبي،2008) إلى أن غالبية العائدين إلى الجريمة هم من الشباب العاطلين عن العمل ومن ذوي المستوى الإقتصادي والتعليمي المنخفض ومن القاطنين في الأحياء الشعبية والمتوسطة ومن المنتمين إلى أسر منخفضة التعليم ويتسمون

بالخلافات مع الاسرة قبل دخول السجن في المرة الأولى ، وبينت أن أسباب ارتكاب الجريمة للمرة الأو لى تكمن في ثلاثة عوامل هي :الأوضاع الإجتماعية والتأثر برفقاء السوء وسوء استغلال أوقات الفراغ ، وأظهرت دراسة (الكساسبة،2008) أن هناك علاقة طردية بين عدد مرات دخول السجن وتكرار الدخول بسبب أصدقاء السوء، وأظهرت وجود ارتباط بين تكرار دخول السجن والبطالة وارتباط بين الفقر والبطالة ومعدل ارتكاب الجرائم ، وأظهرت أن هناك علاقة طردية بين عدد مرات دخول السجن وعدم العود إلى الجريمة مرة اخرى بسبب عقوبة السجن وتشير تزايد معدلات التكرار والعود الى الجريمة الى نقص فاعلية المؤسسات العقابية في الردع والاصلاح،وأظهرت أن هناك ع لاقة طردية بين مستوى التعليم وبين عدم العود مرة اخرى للجريمة بسبب عقوبة السجن ، أي انه كلما زاد مستوى التعليم زادت احتمالية عدم العود إلى الجريمة بسبب عقوبة السجن ، وأشارت دراسة (الجهني،2007) ان غالبية العائدين للإجرام في المجتمع السعودي هم من فئة الشباب، والذين ارتكبوا سابقه أو سابقتين وان نسبة العود تقل مع التقدم في العمر ، وتبين أن اكثر العائدين هم من ذوي التعليم المتدني ،وان هناك علاقة بين العود وارتفاع نسبة الأمية بين آباء وأمهات العائدين وكشفت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة وبين المستوى الاق تصادي المتدني لآباء العائدين وأوضحت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة وعدم تفريد النزلاء ، حيث يتعلم الجديد منهم ثقافة السجن التصادميه مع المجتمع ، وتبني أفكار جديدة عن الجريمة واتضح أن هناك علاقة بين وجود البرامج التدريبية والتاهيليه داخل السجن وبين العود إلى الجريمة وأظهرت الدراسة أن العود إلى الجريمة أكثر في المدن ، بينما تقل نسبة العود من سكان القرى وأهل البادية وأظهرت دراسة (المطيري،2006) أن حجم ظاهرة العود لجريمة السرقة يفوق حجم مرتكبيها للمرة الأولى من خلال الحصد الشامل لسجون مدينة الرياض أثنا ء التطبيق،وتوصلت إلى أن غالبية العائدين وغير العائدين لجريمة السرقة من الفئات العمرية الشابة ومعظمهم لم يسبق لهم الزواج و أكثرهم غير متعلمين وأظهرت الدراسة ارتفاع عدد مرات الزواج وعدد مرات الطلاق وسط العائدين ممن سبق لهم الزواج و أظهرت إلى أن ما يقارب

نصف العائدين وغير العائدين لا يعملون والبعض الآخر طالب أو يعمل في مهن متدنية ومعظم دخولهم لا تتجاوز (4000) ريال، فقط ويعولون أسر لاتقل عن ثلاث أفراد وأظهرت أن السجن يساعد على إقامة علاقات جيدة بين السجناء مع تكرار السجن وطول الفترة وتوصلت أن معظم العائدين إلى جريمة السرقة لا يتشابه لديهم أسلوب ارتكاب الجريمة الحالية مع السابقة وغالبيتهم يتشابه نوع الجريمة الحالية مع السابقة ، وأظهرت دراسة (الواكد،2005) وجود علاقة سلبية دالة إحصائياً بين إنخراط النزلاء في برامج الإصلاح والعود للجريمة ، واظهرت دراسة (حمدان،2001) أن العود يظهر في صفوف الشباب وذوي التعليم المنخفض وكذلك تبين أن أعلى نسبة للعود تظهر في صفوف العزاب وكذلك أظهرت أنه يوجد علاقة بين التفكك الأسري وعدد مرات العود للجريمة،

وأظهرت دراسة (السدحان،1998) وجود علاقة إحصائية بين عمر الحدث عند ارتكابه للجنحة الاولى والعود إلى الانحراف مرات اخرى، ولم تظهر الدراسة علاقة احصائية بين المستوى الدراسي عند ارتكاب الجنحة الاولى والعود إلى الانحراف، وأظهرت وجود علاقة بين مستوى تعليم آباء الاحداث العائدون إلى الانحراف، وأظهرت وجود علاقة بين البيئة السكنية للأحداث والعائدون إلى العود للإنحراف، وأظهرت دراسة (نصيب،1996) إلى ان نسبة العائدون من فئة الشباب، وأظهرت أن انخفاض المستوى التعليمي سبباً في العود للجريمة، وأظهرت ايضاً أنه يوجد علاقة بين المسوؤليات الاسرية وممارسة السلوك الانحرافي بعد الافراج، وأظهرت أن الاهمال من قبل الاسرة يؤدي إلى السلوك الإنحرافي، وأظهرت أن المستوى السكني المتدني سبباً في العود، وأظهرت أن معاملة الأقارب قبل السجن للعائد قد اختلفت بعد السجن،وأظهرت نتائج الدراسة ايضاً أن ما نسبتة (65 %) لم يقوموا بتشغيل المفرج عنهم.

وأظهرت دراسة جفري (Jeffrey,2009) عدم توفر أي دليل على أن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر

بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الاختبار القضائي، واظهرت دراسة بورتك (Boritch,2005)، أن الانخراط في برامج العمل العقابي أثناء تنفيذ مدة العقوبة السالبة للحرية يعمل على تخفيض معدل العود إلى الجريمة لصالح المشتركين في هذه البرامج، ذلك أن معدل العود عند هؤلاء 24.6% اقل بمقدار 17.7% من معدل الذين لم يشتركوا في هذه البرامج، وتأثير هذه البرامج أيضا يزداد بنسبة الضعف كلما ارتفع مستوى مهارات السجين الذي اشترك في برامج العمل العقابي. وأضافت هذه الدراسة أن هذه البرامج تعمل على تخفيض الفرق في معدل العود إلى الجريمة بين النزلاء ذوي الأصول البيضاء والسوداء. وأكثر تأثير هذه البرامج كان على فئة السجناء الذكور ذوي الأصول السوداء الذين تقع أعمارهم في الفئة العمرية 26-40 سنة، والسجناء الذين يرتكبوا جرائم العنف ضد الأشخاص وجرائم المخدرات، وأظهرت دراسة شورترز وآخرون (Schweitzer، et al,2003)، أن معدل العود بالنسبة لهذه الفئة من المذنبين بلغ(19%) بالنسبة إلى الذين اشتركوا في برامج علاجية مقابل 27% بالنسبة للذين لم يشتركوا في هذه البرامج العلاجية،وأظهرت دراسة مانيور وآخرون (Minor & et al,2003) أن 5،69% لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنين من وضعهم تحت المراقبة، ومن الذين عادوا إلى السجن فإن 5،56% ارتكبوا مخالفة واحدة و 2،24% ارتكبوا مخالفتين والبقية ارتكبوا ثلاثة مخالفات و أكثر، وأظهرت دراسة دانيال (Daniel,2003) أن العقوبات الشديدة والإتصال بالأهل و زواج المدمن ووجود وظيفة جميعها عوامل غير مؤثرة على مستويات العود بالنسبة لمدمني المخدرات وتوصلت أيضاً أن الأشخاص يتشابهون في نسب العود مع أن طبيعة حياة كل منهم مختلفة، وأظهرت دراسة سمث وتوقن (Smith and Goggin,2002) أن العقوبات القاسية بجانب أنها ليس لها تأثيرا ايجابياً على العود إلى الجريمة، فإنها قد تسبب إرتفاع معدل العود بنسبة 3%، وأشار لوجود علاقة طردية ما بين العقوبات السالبة للحرية طويلة المدة والعود إلى الجريمة، فالعقوبات التي تقوم على سلب الحرية لمدة تزيد على سنتين تؤدي إلى زيادة معدل العود إلى الجريمة بنسبة 7% في مقابل أن العقوبات قصيرة الأمد التي لا تزيد على 6 أشهر ليس لها أي تأثير (سلبي أو ايجابي) على معدل العود، وأظهرت دراسة سبوهن وهوليرين

(Spohn and Holleran,2002) عدم توفر أي دليل على أن عقوبة السجن تعمل على التقليل من احتمالية المحكومين بها للعود إلى الجريمة، وعلى العكس من ذلك فقد وجدت أن هناك دليلا قويا على أن معدل العود للمجرمين الذين صدر بحقهم أحكام بالسجن أعلى وأسرع من معدل العود بالنسبة للموضوعين تحت الإختبار القضائي، وأظهرت دراسة ماكوي (Mccoy,1997) أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الأربعة في معظم التغيرات (الديمغرافية، التاريخ الإجرامي، سوء استخدام العقاقير، درجة المرض النفسي، شدة العنف، مدى الهجوم الجنسي) وتبين أن المغتصبين كانوا أكثر المجموعات تطرفاً وذلك من خلال استخدام العنف تحت تأثير المخدرات وقت ارتكاب الجريمة واظهرت ايضاً مجموعة ارتكاب الجنس من المحارم من خلال دراسة السن و درجة المرض النفسي والتقرير الذاتي عن سوابق العنف 6،91% من العينة لم يعودوا للعنف، في حين أن 6،45% عادوا للعنف مرة أخرى لمجموعة المتحرشين بالأطفال وتم تصنيفهم إلى 9،77% لم يعودوا للعنف بينما 1،55 عادوا مرة أخرى وبلغت نسبة العائدين 3،85% أما المجموعة المختلطة أظهرت درجة الإثارة الجنسية المنحرفة عدم العود بنسبة 1،57% للعنف، وعاد 6،69%للعنف، وأظهرت النتائج العلاجية أن التحسن في المجموعات المختلطة من المجرمين تحسن بنسبة 10% إلى 20% بينما يتحسن التنبؤ بالعود إلى الاجرام أكثر من مستويات الصدفة لدى مجموعة المغتصبين، وأظهرت دراسة مارلت (Marlatt,1996) أن غالبية المبحوثين (79%) كانوا للمرة الأولى أو الثانية للدخول إلى المصحة لتلقي العلاج، وما نسبته (80%) جاء للمصحة بإرادتهم بينما (20%) جاؤوا مجبرين من الشرطة أو الأسرة، وما نسبته (43%) من المتزوجين وما نسبته (57%) مؤهلهم أقل من الثانوي، ومعدل سنوات دراستهم يصل إلى (10) سنوات وما نسبته (72%) من الموظفين و أظهرت الدراسة أيضاً أن معظم العائدين إلى الجريمة كانوا يتعرضون لمواقف خطيرة في حياتهم تؤدي بهم إلى العود لارتكاب الجريمة.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة وتصميمها

يتناول هذا الفصل وصفا لمنهجية الدراسة، حيث يبين وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، ومن ثم البحث في أداة الدراسة وطريقة بنائها ، وكيفية استخراج الصدق والثبات. ويتطرق أيضا إلى إجراءات الدراسة، وخصائص عينة الدراسة، والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في معالجة البيانات وفيما يلي وصفا لـ مفردات التصميم ومنهجيته.

1.3. منهج الدراسة:

تعتمد المنهجية المتبعة في هذه الدراسة على المسح الاجتماعي الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى المصادر والمراجع لبناء الإطار النظري للدراسة ، والاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائيا للإجابة على أسئلة الدراسة ، ومن المعروف أن منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج استخداماً في علم الاجتماع وذلك لقدرته على إلقاء الضوء على الحياة العامة في المجتمع الإنساني ومعرفة العلاقة السببية بين المتغيرات ، كما أنه لا يرتبط فقط بمعرفة الصفات الديموغرافية بل بمواضيع تتجاوز ذلك.

2.3 مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في مركز أصلاح وتأهيل(سواقة واربد وارميمين)، والبالغ عددهم نحو (6409) نزيلاً، ولأغراض هذه الدراسة ولتحقيق أهدافها فقد تم تحديد المجتمع الإحصائي المستهدف من النزلاء العائدين للجريمة والبالغ عددهم (2564) نزيلاً من المراكز المذكورة (مديرية الأمن العام، 2014)، حيث يبلغ نسبة النزلاء العائدين 40 % من العدد الإجمالي للنزلاء في مركز أصلاح وتأهيل(سواقة واربد وارميمين).

3.3 عينة الدراسة:

أما فيما يتعلق بعينة الدراسة فقد تم اختيار عينة قصدية مـن مجتمـع الدراسـة المستهدف يبلغ عددها 300 نزيل وبإشراف إدارة مراكز الإصلاح والتأهيـل، ومـن النزلاء الذين كرروا ارتكاب الجريمة لأكثر من مرة، وتم توزيع الاستبانة على أفراد عينة الدراسة بإشراف الضباط، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق تم اسـترجاع 280 استبانة، وبعد مراجعتها تبين أن 39 استبانه غير مكتملة البيانات، وتـم اسـتبعادها، وبذلك يكون عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل الإحصائي 241 استبانه، تـشكل مـا نسبته 80 % من الاستبانات التي تم توزيعها، وتشكل ما نسبته 9.03 % مـن عـدد النزلاء العائدين للجريمة وهي نسبة جيدة لأغراض البحث العلمي.

والجداول التالية تبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة وعلـى النحو التالي :

جدول (6)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الدخل

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
	أقل من 150 دينار	53	22.0
	151 - 250 دينار	66	27.4
الدخل	251 - 350 دينار	103	42.7
	351 دينار	19	7.9
	المجموع	241	100.0

يوضح الجدول رقم (6) أن غالبية مرتكبي السلوك الاجرامي من العائدين هم من أصحاب الدخل من (251-350) حيث شكلوا ما نـسبته (42، 7%)، وكـان أقلها فئة (351 فأكثر) بنسبة (7، 9%).

جدول (7)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الاقامة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الاقامة	ريف	50	20.75
	حضر	173	71.78
	بادية	18	7.47
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول (7) أن الأغلبية من مرتكبي السلوك الاجرامي من العائـــدين في مراكز الاصلاح والتأهيل هم من يقيم ون في المناطق الحضرية وشكلوا ما نسبته (78،71%)، ويليهم العائدين الذين يقيمون في الريف بنسبة (75،20%)، وأقلهـــم كان للذين يقيمون في البادية وشكلوا ما نسبته (47،7%) من المجموع الكلي.

جدول (8)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير المهنة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المهنة	موظف قطاع عام	38	15.77
	موظف قطاع خاص	85	35.27
	نجار	16	6.64
	حداد	6	2.49
	سائق	27	11.20
	كنترول	23	9.54
	لا يعمل	46	19.09
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول رقم (8) أن غالبية مرتكبي السلوك الاجرامي من العائدين هم من موظفو القطاع الخاص حيث شكلوا ما نسبته (27،35%)، وكان أقلهـــا فئـــة الحداد بنسبة (49،2%).

جدول (9)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير المؤهل

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل	أقل من ثانوية عامة	56	23.24
	ثانوية عامة	110	45.64
	بكالوريوس	75	31.12
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول رقم (9) أن معظم مرتكبي السلوك الجرمي من العائدين هـم من فئة الثانوية العامة حيث شكلوا ما نسبته (64،45 %)، وكان أقلها من فئة أقـل من ثانوية عامة بنسبة (24،23 %).

جدول (10)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الحالة الاجتماعية

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الحالة الاجماعية	اعزب	151	62.66
	متزوج	47	19.50
	أرمل	28	11.62
	مطلق	15	6.22
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول (10) أن الاغلبية من مرتكبي السلوك الاجرامي من العائدين هم من فئة الأعزب حيث شكلوا ما نسبتة (66،62%)، وكان اقلهم فئة المُطلق حيث شكلت ما نسبتة (22،6%).

جدول (11)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير العمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	19-29 سنة	162	67.2
	30-39 سنة	62	25.7
	40 سنة فاكثر	17	7.1
	المجموع	241	100.0

يوضح الجدول (11) أن الاغلبية من مرتكبي السلوك الاجرامي من العائدين هم من فئة الاعمارمن (19-29) سنة، حيث شكلوا ما نسبتة (67،2%)، وكان اقلهم فئة من (40فأكثر)، حيث شكلت ما نسبتة (7،1%).

جدول (12)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الديانة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الديانة	مسلم	223	92.53
	مسيحي	18	7.47
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول رقم (12) أن أغلبية مرتكبي السلوك الاجرامي من العائدين هم من فئة المسلمون (92،53%)، ويعود ذلك كون المجتمع اغلبة من المسلمين.

جدول (13)

وصف أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الجريمة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
	سرقة	52	21.58
	شيك بدون رصيد	31	12.86
	ايذاء	25	10.37
	هتك عرض	26	10.79
	الشروع بالقتل	26	10.79
	اغتصاب	14	5.81
الجريمة	مخدرات	28	11.62
	اختلاس	12	4.98
	تزوير	8	3.32
	رشوة	6	2.49
	قتل	7	2.90
	حادث سير تسبب بوفاة	6	2.49
	المجموع	241	100.00

يوضح الجدول رقم (13)أن أكثر الجر ائم ارتكاباً لدى العائدين كانت جريمة السرقة حيث جاءت بنسبة (58،21%) وكان أقلها هي جريمة الرشوة وحادث سير تسبب بوفاه حيث كانت النسبة (2،49%).

4.3 إجراءات تطبيق الدراسة :

بعد أن تم التحقق من صدق وثبات أداة الدراسة ، تم أخذ الموافقات الرسـمية من الجهات المعنية وذات الاختصاص في كل من جامعة مؤتـة وإدارة الـسجون لتسهيل مهمة الباحث أثناء التطبيق الميداني للدراسـة ، وبعـد توزيـع الاسـتبانات بالاجابة عن مُلاحظات واستفسارات أفراد عينة الدراسة ، ولقد تم توزيع الاستبانات على النزلاء العائدين للجريمة، وذلك بمساعدة مجموعة من الضباط داخل المركـز،

بعد أن تم شرح أهداف الدراسة وكيفية تعبئة الاستبانات لهم جميعا ، وقد طلب من النزلاء تعبئة الاستبانات بما ينطبق وحالتهم ، أما بالنسبة للنزلاء الذين لا يستطيعون القراءة والكتابة فقد تم شرح الأسئلة لهم وتعبئتها حسب اختياراتهم وذلك من قِبل الضباط والأفراد الموجودين داخل المركز.

5.3 أداة الدراسة:

طُورت الاستبانة لخدمة أغراض الدراسة من خلال الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وقد أشتملت الأداة بصورتها النهائية على عدة محاور يوردها الباحث على النحو التالي :

1. مِحور المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة وتشمل (العمر ، الجنس،الديانة، المستوى التعليمي، الدخل الشهري ، الحالة الاجتماعية ، المهنة، مكان الإقامة ،، نوع الجريمة).
2. مِحور دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة : ويشمل الفقرات من (1-4) تم تدريجها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة : 5، أوافق : 4، لا أدري : 3، لا أوافق : 2، لا أوافق بشدة : 1).
3. مِحور الآثار الاقتصادية المؤدية للعود إلى الجريمة : ويشمل الفقرات من (5-23) تم تدريجها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة : 5، أوافق : 4، لا أدري : 3، لا أوافق : 2، لا أوافق بشدة : 1).
4. مِحور الآثار الاجتماعية المؤدية للعود إلى الجريمة : ويشمل الفقرات من (24-39) تم تدريجها وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي (أوافق بشدة : 5، أوافق : 4، لا أدري : 3، لا أوافق : 2، لا أوافق بشدة : 1).

6.3 صدق أداة الدراسة

لقد تم عرض الإستبانة على عدد من المحكمين، للتحقق من مدى صدق فقراتها، وتم الأخذ بجميع ملاحظاتهم، وإعادة صياغة بعض الفقرات وإجراء

التعديلات المطلوبة، على نحو دقيق يحقق التوازن بين مضامين الاستبانه في فقراتها، ومبرراً عن رغبتهم في فقراتها، مما يؤكد صدق الأداة.

7.3 ثبات أداة الدراسة

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة باستخدام طريقة الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، حيث ثم حساب الثبات باستخدام المعادلات الإحصائية المناسبة، ومن أكثر المقاييس المستخدمة لقياس الثبات الداخلي للأداة معامل كرنباخ الفا Cronbach Alpha، وبعد تطبيق هذا الاختبار على عينة الدراسة جاءت قيمة معاملات الثبات لمجالات الدراسة كما هو مبين في الجدول (8).

جدول رقم (14)

نتائج ثبات مجالات الدراسة باستخدام أسلوب كرونباخ الفا للإتساق الداخلي

الرقم	المجال	عدد الفقرات	قيمة الثبات
1	دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	4	0.807
2	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	19	0.930
3	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	16	0.858
4	الكلي للعوامل الاقتصادية والاجتماعية	39	0.913

يبين الجدول (14)أن مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة مقبولة حيث بلغت 0.807 لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة و0.913 للكلي للعوامل و 0.930 للعوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و 0.858 للعوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة، مما يعني إن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وبناءً على ما تقدم من نتائج الصدق والثبات وصدق المحكمين يتضح إمكانية تطبيق الأداة والاعتماد عليها في تطبيق الدراسة، وإعتماد النتائج التي ستسفر عنها.

8.3 المعالجة الاحصائية:

تم تصنيف إجابات فقرات مجالات الدراسة في الجزء الثا ني وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert) وحدد بخمس إجابات حسب أوزانها رقميا وحسب درجة الموافقة على النحو التالي:

1. (أوافق بشدة) ويمثل (5 درجات).
2. (أوافق) ويمثل (4 درجات).
3. (محايد) ويمثل (3 درجات).
4. (لا أوافق) ويمثل (درجتان).
5. (لا أوافق بشده) ويمثل (درجة واحدة).

مع الأخذ بعين الاعتبار أن قيم المتوسطات الحسابية التي وصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو التالي:

مرتفع	متوسط	منخفض
(3.5 فما فوق)	(3.49-2.5)	(2.49 فأقل)

وبناء على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.5) فيكون مستوى الإجابات مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (3.49-2.5) فان مستوى الإجابات متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.49) فيكون مستوى الإجابات منخفضا.

1. وعالجت الدراسة البيانات التي تم الحصول عليها من الدراسة الميدانية إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية التالية:

1- مقياس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية للمحاور باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

3- استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA).

أما في الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد على اختبار شافيه، واستخدام اختبار ت (T-Test)للعينات المستقلة لتحديد معنوية الفروق بين المتوسطات.

الفصل الرابع

عرض النتائج و مناقشة النتائج

تناول هذا الفصل عرضاً لنتائج أسئلة الدراسة، وللإجابة عن هذه الأسئلة فقد تم إِستخراج النسب المئوية وتكراراتها وقيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعياريّة،واختبار t ، وتحليل التباين الأحادي، واختبار شيفية للمقارنات.

1.4 الاجابة عن أسئلة الدراسة :

جدول رقم (15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	3.95	0.97	79.00	مرتفع	2

يلاحظ من الجدول (15) أن دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.95) بأهمية نسبية (79.00)

وقد تم تحليل دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

أولاً: مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة والجدول (16) يبين ذلك.

جدول رقم (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان	4.08	1.15	81.60	مرتفع	1
1	هنالك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصلاحية من قبل المسئولين والعاملين	3.96	1.21	79.20	مرتفع	2
2	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم على أكمل وجه	3.92	1.16	78.40	مرتفع	3
4	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم	3.85	1.32	77.00	مرتفع	4
	دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	3.95	0.97	79.00	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (16) أن مستوى مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.95) بأهمية نسبية (79.0)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.08–3.85)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي " توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان " بمتوسط حسابي (4.08) و بأهمية نسبية (81.60)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي " تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والإستماع لهم "بمتوسط حسابي (3.85) بأهمية نسبية (77.0).

جدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤدية إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	4.16	0.78	83.20	مرتفع	1
2	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود	3.53	0.81	70.60	مرتفع	2

	للجريمة				
	الكلي للعوامل	3.85	0.65	77.00	مرتفع

يلاحظ من الجدول (17) أن العوامل المؤدية إلى العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.85) بأهمية نسبية (77.0)، وجاء مستوى المجالات مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.16 – 3.53)، وجاء في الرتبة الأولى مجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة بمتوسط حسابي(4.16) وأهمية نسبية (83.20)، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة بمتوسط حسابي (3.53) وبأهمية نسبية (70.60).

وقد تم تحليل العوامل المؤدية إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي :

أولا: مجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة والجدول (18) يبين ذلك.

جدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
5	عدم وجود مسكن ملائم للمفرج عنهم يدفع بهم إلى التشرد والتسول والعود للجريمة	4.32	1.03	86.40	مرتفع	1
3	ارتفاع الأسعار تؤدي إلى العود إلى الجريمة	4.29	1.04	85.80	مرتفع	2
4	تدني الرواتب يلعب دوراً في زيادة معدلات العود إلى الجريمة	4.28	1.14	85.60	مرتفع	3
13	تؤدي البطالة إلى تردي الأحوال الاقتصادية والمعنوياته وانخفاض المكانه الاجتماعية والسمعته الاعتبارية للمفرج عنهم	4.28	1.07	85.60	مرتفع	3
2	عدم وجود دخل ثابت يؤدي إلى العود للجريمة	4.26	0.97	85.20	مرتفع	5
10	تؤثر الظروف الاقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة	4.24	1.15	84.80	مرتفع	6

	على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم					
19	تؤدي البطالة إلى وضع العراقيل و الموانع التي تحول دون تقدم المجتمع مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي للإفراد وبالتالي العود إلى الجريمه	4.24	1.05	84.80	مرتفع	6
16	تؤدي البطالة إلى زيادة في معدلات العود إلى الجريمة	4.22	1.16	84.40	مرتفع	8
6	ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى زيادة العود إلى الجريمة	4.2	1.17	84.00	مرتفع	9
7	يؤدي الفقر إلى ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربيه أولادهم وعدم متابعتهم وبتالي وقوعهم في الجريمة والانحراف.	4.2	1.17	84.00	مرتفع	10
14	تلعب البطالة دورًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع	4.18	1.19	83.60	مرتفع	11
8	يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى جمله من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة.	4.13	1.20	82.60	مرتفع	12
18	تؤدي البطالة إلى انحلال المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية وزيادة معدلات العود إلى الجريمة.	4.1	1.23	82.00	مرتفع	13
15	يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطلين عن العمل المفرج عنهم، مما ينعكس سلباعلى علاقته بالمجتمع	4.09	1.06	81.80	مرتفع	14
11	عدم قدرة المفرج عنهم على العمل تؤدي إلى إحساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع وانه مقصر بحق عائلته وبالتالي يرتكب السلوك الجرمي	4.07	1.29	81.40	مرتفع	15
17	تؤدي البطالة إلى فقدان العديد من المواطنين المفرج عنهم لوظائفهم حيث ينجم عن ذلك زيادة في البطالة وفي معدلات العود إلى الجريمة	4.07	1.21	81.40	مرتفع	15
9	يضطر المفرج عنهم إلى ارتكاب السلوك الجرمي بحثاً عن سبل العيش وسد حاجاته الأساسية	4.05	1.32	81.00	مرتفع	17
1	الديون المتراكمة هي عامل في العود إلى الجريمة	3.95	1.33	79.00	مرتفع	18
12	يتجه المفرج عنهم إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكلهم وهمومهم بسبب البطالة.	3.91	1.38	78.20	مرتفع	19
	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	4.16	0.78	83.20	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (18) أن مستوى مجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.16) بأهمية نسبية (83.20)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.32 –3.91)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (5) وهي " عدم وجود مسكن ملائم للمفرجٍ عنهم يدفع بهم إلى التشرد والتسول والعود للجريمة " بمتوسط حسابي (4.32) و بأهمية نسبية (86.40)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (12)

وهي " يتجه المفرج عنهم إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكلهم وهمومهم بسبب البطالة."بمتوسط حسابي (3.91) بأهمية نسبية (78.20)

ثانيا: مجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية في العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة والجدول (19) يبين ذلك.

جدول (19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية في مجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	ضعف الضوابط الأسرية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة	4.18	1.17	83.60	مرتفع	1
6	عدم اهتمام الأسرة بمشاكل الأبناء المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.	4.09	1.17	81.80	مرتفع	2
7	عدم اهتمام الأسرة بمشاعر الأبناء يؤدي المفرج عنهم إلى العود إلى الجريمة.	3.9	1.25	78.00	مرتفع	3
15	عدم الإعانه الإجتماعية والمادية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.78	1.26	75.60	مرتفع	3
8	المشكلات الزوجية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.62	1.57	72.40	مرتفع	5
9	التفكك الأسري من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.6	1.32	72.00	مرتفع	6
16	مخالطة أصحاب السوابق من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.56	1.29	71.20	مرتفع	7
12	عدم المشاركة الاجتماعية من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.54	1.50	70.80	مرتفع	8

10	عدم مصاهره المفرج عنه له انعكاس سلبي عليه وعلى عائلته نظراً لما يلحقه من ضرر من تبعات العنوسه، وعدم الاستقرار العاطفي.	3.52	1.43	70.40	مرتفع	9
14	عدم الكفاله والضمان من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.47	1.37	69.40	مرتفع	10
2	ضعف قنوات الاتصال بين المفرج عنهم وأفراد الأسرة يؤدي إلى العود إلى الجريمة	3.41	1.56	68.20	مرتفع	11
3	عدم توفر الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة	3.22	1.63	64.40	مرتفع	12
4	عدم اهتمام الأسرة بمطالب أفراد المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.2	1.53	64.00	مرتفع	13
13	الاحتقار الاجتماعي من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.18	1.57	63.60	مرتفع	14
5	عدم اهتمام الأسرة بنوع الأصدقاء لأبنائها المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.	3.11	1.62	62.20	مرتفع	15
11	عدم إشراك المفرج عنه في الفعاليات الاجتماعية وذلك بقصد تهميشهم، وإشعارهم أنهم غير مرغوب فيهم يؤدي إلى العود للجريمة.	3.1	1.52	62.00	مرتفع	16
	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	3.53	0.81	70.60	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (19) أن مستوى مجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة كان متوسط، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.53) بأهمية نسبية (70.60)، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.10 –4.18)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي " ضعف الضوابط الأسرية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة " بمتوسط حسابي (4.18) و بأهمية نسبية (83.60)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (11) وهي "

عدم إشراك المفرج عنه في الفعاليات الإجتماعية وذلك بقصد تهميشهم، وإشعارهم أنهم غير مرغوب فيهم يؤدي إلى العود للجريمة."بمتوسط حسابي (3.10) بأهمية نسبية (62.0)

متغير الدخل: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل، والجدول (20) يبين النتائج.

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل

المجال	الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	اقل من 150 دينار	53	4.17	0.73
	151 - 250 دينار	66	3.67	1.02
	251 - 350 دينار	103	4.02	0.99
	351 دينار فاكثر	19	3.95	1.05

يلاحظ من الجدول (20) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجال أثر دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (21) يبين ذلك

الجدول (21)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء	بين المجموعات	8.36	3	2.79	3.07	0.029
	داخل المجموعات	215.43	237	0.91		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (21) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (3.07)، وبمستوى دلالة (0.029) وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة المحسوبة كانت اقل من (0.05)

ولتحديد مصادر هذه الفروق فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

جدول (22)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بهدف تحديد مصادر الفروق في دور أساليب معاملة النزلاء تبعا لمتغير الدخل

المتوسط الحسابي	الدخل	151 - 250 دينار	251 - 350 دينار	351 دينار فاكثر
4.17	اقل من 150 دينار	*		
3.67	151 - 250 دينار			
4.02	251 - 350 دينار			
3.95	351 دينار فاكثر			

تشير نتائج الجدول رقم (22) الى ظهور فروق بين فئة الدخل 150 دينار فاقل والفئة التي تليها (151 – 250 دينار) بحيث كانت دلالة هذه الفروق لصالح الفئة الاقل دخلا لان متوسطها الحسابي كان الاكبر (4.17)

الجدول (23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل

العوامل	الدخل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	اقل من 150 دينار	53	4.24	0.69
	151 - 250 دينار	66	3.97	0.82
	251 - 350 دينار	103	4.25	0.82
	351 دينا ر فاكثر	19	4.17	0.58
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	اقل من 150 دينار	53	3.71	0.72
	151 - 250 دينار	66	3.40	0.69
	251 - 350 دينار	103	3.48	0.93
	351 دينا ر فاكثر	19	3.74	0.63
الكلي للعوامل	اقل من 150 دينار	53	3.97	0.56
	151 - 250 دينار	66	3.69	0.62
	251 - 350 دينار	103	3.86	0.74
	351 دينا ر فاكثر	19	3.95	0.43

يلاحظ من الجدول (23) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجال العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بـين المتوسـطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التبـاين الأحـادي (one way ANOVA)، والجدول (24) يبين ذلك

جدول (24)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية	بين المجموعات	3.64	3	1.21		
المؤدية إلى العود	داخل المجموعات	143.17	237	0.60	2.01	0.113
للجريمة	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية	بين المجموعات	3.84	3	1.28		
المؤدية إلى العود	داخل المجموعات	153.24	237	0.65	1.98	0.118
للجريمة	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	2.84	3	0.95		
	داخل المجموعات	99.70	237	0.42	2.25	0.084
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (24) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العوامل المؤدية إلى العود ة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الدخل وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.25)، وبمستوى دلالة (0.084) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (2.01) وبمستوى دلالة (0.113) لمجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و(1.98) وبمستوى دلالة (0.118) لمجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) اكبر من (0.05)

متغير مكان الاقامة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات أثر اساليب المعاملة على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة، والجدول (25) يبين النتائج.

الجدول (25)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات متوسطات أثر أساليب المعاملة على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة

المجال	مكان الاقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	ريف	50	4.02	0.98
	حضر	173	3.95	0.97
	بادية	18	3.86	0.96

يلاحظ من الجدول (25) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات أثر أساليب المعاملة على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (26) يبين ذلك

جدول (26)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات متوسطات أثر أساليب المعاملة على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	بين المجموعات	0.35	2	0.18	0.19	0.828
	داخل المجموعات	223.43	238	0.94		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (26) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.19)، وبمستوى دلالة (0.828) حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا و(0.19) وبمستوى دلالة

(0.828) لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05)

متغير مكان الاقامة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة، والجدول (27) يبين النتائج.

الجدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة

المجال	مكان الاقامة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	ريف	50	4.24	0.76
	حضر	173	4.14	0.77
	بادية	18	4.17	0.99
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	ريف	50	3.54	0.88
	حضر	173	3.49	0.78
	بادية	18	3.86	0.84
الكلي للعوامل	ريف	50	3.89	0.70
	حضر	173	3.82	0.61
	بادية	18	4.02	0.87

يلاحظ من الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (28) يبين ذلك

جدول (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	0.36	2	0.18	0.30	0.744
	داخل المجموعات	146.45	238	0.62		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	2.15	2	1.08	1.66	0.193
	داخل المجموعات	154.93	238	0.65		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	0.73	2	0.37	0.86	0.425
	داخل المجموعات	101.80	238	0.43		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (28) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير مكان الاقامة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.86)، وبمستوى دلالة (0.425) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (0.30) وبمستوى دلالة (0.744) لمجال العوامل الإقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و(1.66) وبمستوى دلالة (0.193) لمجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05)

متغير المهنة : تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال متوسط دور اساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة، والجدول (29) يبين النتائج.

الجدول (29)

المتوسطات الحسابية والانحرافات لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة

المجال	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	موظف قطاع عام	38	4.17	0.90
	موظف قطاع خاص	85	3.79	0.91
	نجار	16	3.81	1.16
	حداد	6	4.63	0.41
	سائق	27	3.87	1.21
	كنترول	23	3.76	1.13
	لا يعمل	46	4.24	0.73

يلاحظ من الجدول (29) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (30) يبين ذلك

جدول (30)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	بين المجموعات	14.21	7	2.03	2.26	0.031
	داخل المجموعات	209.58	233	0.90		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (30) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.26)، وبمستوى دلالة (0.031)، وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أقل من (0.05).

ولتحديد مصادر هذه الفروق فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

جدول (31)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في العوامل المؤدية الى العود للجريمة تبعا لمتغير المهنة

المجال	المتوسط الحسابي	المهنة	موظف قطاع خاص	نجار	حداد	سائق	كنترول	لا يعمل	مدرس
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	4.17	موظف قطاع عام							
	3.79	موظف قطاع خاص							
	3.81	نجار							
	4.63	حداد	*				*		*
	3.87	سائق							
	3.76	كنترول							
	4.24	لا يعمل							

(*) تشير إلى أن فرق متوسطي المهنتين دال احصائيا

تبين نتائج الجدول (31) أنه توجد فروق ذات دلالة في مجال دور أساليب معاملة النزيل فقد كانت الفروق بين مهنة الحداد من جهة وكل من (موظف القطاع الخاص والكنترول) بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الحداد الذي كان متوسطه الحسابي هو الأكبر ما يشير إلى امكانية عودته بصورة أكبر من المهن المبينه في الفروق

متغير المهنة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة، والجدول (32) يبين النتائج.

الجدول (32)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة

المجال	المهنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	موظف قطاع عام	38	4.33	0.83
	موظف قطاع خاص	85	4.17	0.76
	نجار	16	4.10	0.70
	حداد	6	4.66	0.36
	سائق	27	3.95	1.05
	كنترول	23	3.78	0.66
	لا يعمل	46	4.29	0.67
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	موظف قطاع عام	38	3.74	0.79
	موظف قطاع خاص	85	3.44	0.84
	نجار	16	3.42	0.94
	حداد	6	3.31	0.61
	سائق	27	3.41	0.96
	كنترول	23	3.33	0.58
	لا يعمل	46	3.75	0.70
الكلي للعوامل	موظف قطاع عام	38	4.04	0.67
	موظف قطاع خاص	85	3.80	0.65
	نجار	16	3.76	0.61
	حداد	6	3.99	0.32
	سائق	27	3.68	0.92
	كنترول	23	3.55	0.50
	لا يعمل	46	4.02	0.51

يلاحظ من الجدول (32) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥ α) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (33) يبين ذلك.

جدول (33)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل الاقتصادية و الاجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	7.96	7	1.14	1.91	0.069
	داخل المجموعات	138.85	233	0.60		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	7.07	7	1.01	1.57	0.146
	داخل المجموعات	150.02	233	0.64		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	5.94	7	0.85	2.05	0.054
	داخل المجموعات	96.59	233	0.41		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (33) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≥ 0.05) بين العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المهنة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.05)، وبمستوى دلالة (0.054) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (1.91) وبمستوى دلالة (0.069) لمجال العوامل الإقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة

و(1.57) وبمستوى دلالة (0.146) لمجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05).

متغير المستوى التعليمي : تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، والجدول (34) يبين النتائج.

الجدول (34)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	أقل من ثانوية عامة	56	3.90	0.85
	ثانوية عامة	110	3.94	0.99
	بكالوريوس	75	4.01	1.02

يلاحظ من الجدول (34) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (35) يبين ذلك

جدول (35)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	بين المجموعات	0.44	2	0.22	0.24	0.790
	داخل المجموعات	223.34	238	0.94		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (35) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.24)، وبمستوى دلالة (0.790)، وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05).

متغير المستوى التعليمي: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، والجدول (36) يبين النتائج.

الجدول (36)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	المستوى التعليمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	أقل من ثانوية عامة	56	4.20	0.71
	ثانوية عامة	110	4.13	0.83
	بكالوريوس	75	4.19	0.77
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	أقل من ثانوية عامة	56	3.52	0.63
	ثانوية عامة	110	3.53	0.87
	بكالوريوس	75	3.55	0.84
الكلي للعوامل	أقل من ثانوية عامة	56	3.86	0.51
	ثانوية عامة	110	3.83	0.71
	بكالوريوس	75	3.87	0.67

يلاحظ من الجدول (36) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (37) يبين ذلك:

جدول (37)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	0.27	2	0.13	0.22	0.804
	داخل المجموعات	146.54	238	0.62		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	0.03	2	0.01	0.02	0.980
	داخل المجموعات	157.06	238	0.66		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	0.09	2	0.04	0.10	0.903
	داخل المجموعات	102.45	238	0.43		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (37) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير المستوى التعليمي وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (0.10)، وبمستوى دلالة (0.903) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (0.22) وبمستوى دلالة (0.804) لمجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و(0.02) وبمستوى دلالة (0.980) لمجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) أكبر من (0.05)

متغير الحالة الاجتماعية : تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال متوسط دور أساليب معاملة النزلاء في

الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، والجدول (38) يبين النتائج.

الجدول (38)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	اعزب	151	3.99	0.89
	متزوج	47	3.87	1.17
	أرمل	28	4.11	0.93
	مطلق	15	3.55	1.05

يلاحظ من الجدول (38) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (39) يبين ذلك.

جدول (39)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	بين المجموعات	3.61	3	1.20	1.30	0.276
	داخل المجموعات	220.17	237	0.93		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (39) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (1.30)، وبمستوى دلالة (0.276)، وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05)

متغير الحالة الاجتماعية: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، والجدول (40) يبين النتائج.

الجدول (40)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	اعزب	151	4.19	0.71
	متزوج	47	3.92	0.95
	أرمل	28	4.30	0.93
	مطلق	15	4.42	0.45
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	اعزب	151	3.49	0.76
	متزوج	47	3.44	0.86
	أرمل	28	3.89	0.78
	مطلق	15	3.53	1.10
الكلي للعوامل	اعزب	151	3.84	0.56
	متزوج	47	3.68	0.83
	أرمل	28	4.09	0.74
	مطلق	15	3.97	0.63

يلاحظ من الجدول (40) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(0.05≥ α) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (41) يبين ذلك.

جدول (41)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	4.49	3	1.50	2.49	0.061
	داخل المجموعات	142.32	237	0.60		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	4.23	3	1.41	2.19	0.090
	داخل المجموعات	152.85	237	0.64		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	3.26	3	1.09	2.60	0.053
	داخل المجموعات	99.27	237	0.42		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (41) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) بين العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.60)، وبمستوى دلالة (0.053) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة غير دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (2.49) وبمستوى دلالة (0.061) لمجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و(2.19) وبمستوى دلالة (0.090) لمجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) أكبر من (0.05).

متغير العمر: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر، والجدول (42) يبين النتائج.

الجدول (42)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر

المجال	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	19-29 سنة	162	4.05	0.88
	30-39 سنة	62	3.66	1.09
	40 سنة فاكثر	17	4.12	1.06

يلاحظ من الجدول (42) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجال أثر دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (43) يبين ذلك

الجدول (43)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء	بين المجموعات	7.19	2	3.60		
	داخل المجموعات	216.59	238	0.91	3.95	0.020
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (43) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) لمجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة في

مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (3.95)، وبمستوى دلالة (0.020) وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة (α ≤ 0.05) اقل من (0.05) ولتحديد مصادر هذه الفروق فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

جدول (44)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بهدف تحديد مصادر الفروق في دور أساليب معاملة النزلاء تبعا لمتغير العمر

المجال	المتوسط الحسابي	العمر	30-39 سنة	40 سنة فاكثر
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	4.05	19-29 سنة	*	
	3.66	30-39 سنة		
	4.12	40 سنة فاكثر	*	

تشير نتائج الجدول الى وجود فروق بين فئة العمر (30 -39 سنة) والفئتين الاخريين بحيث كانت دلالة الفروق لصالح الفئتين الاخريين لان متوسطاتهما الحسابية كانت الاكبر حيث بلغت (4.05) للفئة (19 – 29 سنة) و(4.12) للفئة (40 سنة فاكثر)

الجدول (45)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للعوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر

العوامل	العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	19-29 سنة	162	4.23	0.72
	30-39 سنة	62	3.90	0.92
	40 سنة فاكثر	17	4.50	0.51
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	19-29 سنة	162	3.58	0.75
	30-39 سنة	62	3.31	0.89
	40 سنة فاكثر	17	3.83	0.90
الكلي للعوامل	19-29 سنة	162	3.91	0.58
	30-39 سنة	62	3.60	0.77
	40 سنة فاكثر	17	4.17	0.59

يلاحظ من الجدول (45) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجال العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (46) يبين ذلك

جدول (46)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	6.91	2	3.45	5.88	0.003
	داخل المجموعات	139.90	238	0.59		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	5.04	2	2.52	3.94	0.021
	داخل المجموعات	152.05	238	0.64		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	5.94	2	2.97	7.31	0.001
	داخل المجموعات	96.60	238	0.41		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (46) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير العمر وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (7.31)، وبمستوى دلالة (0.001) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (5.88) وبمستوى دلالة (0.003)لمجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و (3.94) وبمستوى دلالة (0.021) لمجال العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$)

اقل من (0.05) ولتحديد مصادر هذه الفروق فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنـــات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار

جدول (47)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بهدف تحديد مصادر الفروق في العوامل المؤدية إلى العودة إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعا لمتغير العمر

العوامل	المتوسط الحسابي	العمر	30-39 سنة	40 سنة فاكثر
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	4.23	19-29 سنة	*	
	3.90	30-39 سنة		
	4.50	40 سنة فاكثر	*	
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	3.58	19-29 سنة	*	
	3.31	30-39 سنة		
	3.83	40 سنة فاكثر	*	
الكلي للعوامل	3.91	19-29 سنة	*	
	3.60	30-39 سنة		
	4.17	40 سنة فاكثر	*	

تشير نتائج الفروق في مجال الاقتصادية الى وجود فروق بين فئة العمر (30 -39 سنة) والفئتين الاخريين بحيث كانت دلالة الفروق لصالح الفئتين الاخريين لان متوسطاتهما الحسابية كانت الاكبر حيث بلغــت (4.23) للفئــة (19 – 29 ســنة) و(4.50) للفئة (40 سنة فاكثر)

اما بالنسبة للفروق في مجال العموامل الاجتماعية فقد ظهرت بين بين فئــة العمر (30 -39 سنة) والفئتين الاخريين بحيث كانت دلالة الفروق لصالح الفئتــين الاخريين لان متوسطاتهما الحسابية كانت الاكبر حيث بلغ ت (3.58) للفئــة (19 – 29 سنة) و(3.83) للفئة (40 سنة فاكثر)

اما بالنسبة للفروق في الدرجة الكلية للعوامل فقد ظهرت بين فئة العمر (30 -39 سنة) والفئتين الاخريين بحيث كانت دلالة الفروق لصالح الفئتين الاخريين لان متوسطاتهما الحسابية كانت الاكبر حيث بلغت (3.91) للفئة (19 – 29 سنة) و(4.17) للفئة (40 سنة فاكثر)

متغير الديانة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال متوسط دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الديانة، والجدول (48) يبين النتائج.

الجدول (48)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تعزى لمتغير الديانة

المجالات	الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	مسلم	223	3.92	0.98	1.61	0.108
	مسيحي	18	4.31	0.67		

تشير النتائج في الجدول (48) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تعزى لمتغير الديانة وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (1.61)، وبمستوى دلالة (0.108)، وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$ أكبر من (0.05).

متغير الديانة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الديانة، والجدول (49) يبين النتائج.

الجدول (49)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تعزى لمتغير الديانة

المجالات	الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	مسلم	223	4.13	0.78	2.17	0.030
	مسيحي	18	4.55	0.66		
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	مسلم	223	3.52	0.81	0.74	0.457
	مسيحي	18	3.67	0.79		
الكلي للعوامل	مسلم	223	3.83	0.65	1.76	0.079
	مسيحي	18	4.11	0.61		

تشير النتائج في الجدول (49) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تعزى لمتغير الديانة وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة إذ بلغت (1.76)، وبمستوى دلالة (0.079) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائيا، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (2.17) وبمستوى دلالة (0.030) لمجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيمة دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أقل من (0.05) بحيث ان دلالة هذا الفرق كانت لصالح الديانة المسيحية وبلغت (0.74) وبمستوى دلالة (0.457) لمجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم غير دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أكبر من (0.05).

متغير الجريمة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال متوسط دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة، والجدول (50) يبين النتائج.

الجدول (50)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة

المجال	الجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	سرقة	52	4.15	0.85
	شيك بدون رصيد	31	4.09	0.82
	ايذاء	25	4.00	0.58
	هتك عرض	26	4.16	0.90
	الشروع بالقتل	26	3.90	1.00
	اغتصاب	14	3.93	1.01
	مخدرات	28	3.63	1.15
	اختلاس	12	4.52	0.86
	تزوير	8	3.63	1.24
	رشوة	6	3.46	1.21
	قتل	7	2.96	1.18
	حادث سير تسبب بوفاة	6	3.21	1.19

يلاحظ من الجدول (50) وجود فروق ظاهرية لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (51) يبين ذلك.

جدول (51)

نتائج تحليل التباين الأحادي لدور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	بين المجموعات	23.23	11	2.11	2.41	0.007
	داخل المجموعات	200.56	229	0.88		
	الكلي	223.79	240			

تشير النتائج في الجدول (51) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (2.41)، وبمستوى دلالة (0.007)، وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) أقل من (0.05).

جدول (52)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية **لتحديد مصادر** الفروق دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة تبعاً لمتغير نوع الجريمة

المجال	المتوسط الحسابي	نوع الجريمة	شيك بدون رصيد	ايذاء	هتك عرض	الشروع بالقتل	اغتصاب	مخدرات	اختلاس	تزوير	رشوة	قتل	حادث سير تسبب بوفاة
دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة	4.15	سرقة										*	*
	4.09	شيك دون رصيد										*	*
	4.00	ايذاء										*	*
	4.16	هتك عرض										*	*
	3.90	الشروع بالقتل										*	*
	3.93	اغتصاب										*	*
	3.63	مخدرات											
	4.52	اختلاس										*	*
	3.63	تزوير											
	3.46	رشوة											
	2.96	قتل											
	3.21	حادث سير تسبب بوفاة											

(*) تشير الى ان فرق متوسطي الفئتين دال احصائيا عند مستوى ($0.05 \geq \alpha$)

تشير نتائج الجدول (52) إلى أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية في مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة فقد تبين أنه توجد فروق ذات دلالة احصائية بين جريمة القتل من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد والايذاء والشروع بالقتل والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة القتل بسبب دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة.

كذلك فقد ظهرت فروق ذات دلالة احصائية على مجال دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة بين جريمة حادث سير تسبب بالوفاة من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد والايذاء والشروع بالقتل والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة حادث سير تسبب بالوفاة بسبب دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة.

متغير الجريمة: تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية،لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات متوسطات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة، والجدول (53) يبين النتائج.

الجدول (53)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة

المجال	الجريمة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	سرقة	52	4.19	0.74
	شيك بدون رصيد	31	4.47	0.51
	ايذاء	25	4.27	0.55
	هتك عرض	26	4.40	0.45

	الشروع بالقتل	26	4.23	0.96
	اغتصاب	14	4.48	0.57
	مخدرات	28	3.85	0.75
	اختلاس	12	4.16	0.61
	تزوير	8	3.58	1.39
	رشوة	6	3.26	0.86
	قتل	7	3.65	1.25
	حادث سير تسبب بوفاة	6	3.64	0.99
	سرقة	52	3.83	0.74
	شيك بدون رصيد	31	3.69	0.70
	إيذاء	25	3.40	0.86
	هتك عرض	26	3.57	1.00
	الشروع بالقتل	26	3.38	0.80
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	اغتصاب	14	3.50	0.59
	مخدرات	28	3.04	0.49
	اختلاس	12	3.97	0.69
	تزوير	8	3.49	1.29
	رشوة	6	3.14	0.45
	قتل	7	3.35	1.07
	حادث سير تسبب بوفاة	6	3.25	0.69
	سرقة	52	4.01	0.67
	شيك بدون رصيد	31	4.08	0.47
	إيذاء	25	3.83	0.44
	هتك عرض	26	3.99	0.52
	الشروع بالقتل	26	3.81	0.68
	اغتصاب	14	3.99	0.44
الكلي للعوامل	مخدرات	28	3.44	0.39
	اختلاس	12	4.07	0.62
	تزوير	8	3.54	1.33
	رشوة	6	3.20	0.56
	قتل	7	3.50	1.15
	حادث سير تسبب بوفاة	6	3.45	0.78

يلاحظ من الجدول (53) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح

والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($\alpha \leq$0.05) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (one way ANOVA)، والجدول (54) يبين ذلك.

جدول (54)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمجالات العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	20.20	11	1.84	3.32	0.000
	داخل المجموعات	126.61	229	0.55		
	الكلي	146.81	240			
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	بين المجموعات	17.48	11	1.59	2.61	0.004
	داخل المجموعات	139.60	229	0.61		
	الكلي	157.09	240			
الكلي للعوامل	بين المجموعات	14.22	11	1.29	3.35	0.000
	داخل المجموعات	88.31	229	0.39		
	الكلي	102.53	240			

تشير النتائج في الجدول (54) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq$ 0.05) بين العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية تبعاً لمتغير الجريمة وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة إذ بلغت (3.35)، وبمستوى دلالة (0.000) **للدرجة الكلية** حيث تعد هذه القيمة دالة احصائيا، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (3.32) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال العوامل الإقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة و(2.61) وبمستوى دلالة (0.004) لمجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة وتعد هذه القيم دالة إحصائيا لأن قيمة مستوى الدلالة مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ 0.05) أقل من (0.05) ولتحديد مصادر هذه الفروق فقد استخدم اختبار شيفيه للمقارنات البعدية حيث يوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول (55)

نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق في العوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة تبعاً لمتغير نوع الجريمة

المجال	المتوسط الحسابي	نوع الجريمة	شيك بدون رصيد	ايذاء	هتك عرض	الشروع بالقتل	اغتصاب	مخدرات	اختلاس	تزوير	رشوة	قتل	حادث سير تسبب بوفاة
العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة	4.19	سرق								*	*	*	*
	4.47	شيك دون رصيد								*	*	*	*
	4.27	ايذاء								*	*	*	*
	4.40	هتك عرض								*	*	*	*
	4.23	الشروع بالقتل								*	*	*	*
	4.48	اغتصاب								*	*	*	*
	3.85	مخدرات											
	4.16	اختلاس								*	*	*	*
	3.58	تزوير											
	3.26	رشوة											
	3.65	قتل											
	3.64	حادث سير تسبب بوفاة											
العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة	3.83	سرقة						*			*		
	3.69	شيك دون رصيد						*			*		
	3.40	ايذاء											
	3.57	هتك عرض											
	3.38	الشروع بالقتل											
	3.50	اغتصاب											
	3.04	مخدرات											
	3.97	اختلاس						*			*		
	3.49	تزوير											
	3.14	رشوة											
	3.35	قتل											
	3.25	حادث سير تسبب بوفاة											
الكلي للعوامل	4.01	سرقة									*		
	4.08	شيك دون رصيد									*		*
	3.83	ايذاء											
	3.99	هتك عرض									*		
	3.81	الشروع بالقتل											
	3.99	اغتصاب									*		
	3.44	مخدرات											
	4.07	اختلاس									*		*
	3.54	تزوير											
	3.20	رشوة											
	3.50	قتل											
	3.45	حادث سير تسبب بوفاة											

تبين نتائج في الجدول(55) انه توجد فروق في مجال العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة بين جريمة التزوير من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد وهتك العرض والايذاء والشروع بالقتل والاغتصاب والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة التزوير.

كذلك فقد تبين وجود فروق في مجال العوامل الإقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة بين جريمة الرشوة من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد وهتك العرض والايذاء والشروع بالقتل والاغتصاب والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الكبر من متوسط جريمة الرشوة.

كذلك فقد تبين وجود فروق في مجال العوامل الإقتصادية المؤدية إلى العود إلى الجريمة بين جريمة القتل من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد وهتك العرض والإيذاء والشروع بالقتل والاغتصاب والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار إإليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية اكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة القتل.

كذلك فقد تبين وجود فروق في مجال العوامل الاقتصادية المؤدية الى العود الى الجريمة بين جريمة حادث سير يؤدي الى الوفاة من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد وهتك العرض والايذاء والشروع بالقتل والاغتصاب والاختلاس) من جهة اخرى بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية اكبر ما يشير الى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الاكبر من متوسط جريمة حادث سير يؤدي الى الوفاة.

أما بالنسبة للفروق في مجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة فقد تبين انه توجد فروق بين جريمة المخدرات من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد والاختلاس) من جهة اخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة المخدرات.

كذلك فقد تبين وجود فروق في مجال العوامل الإجتماعية المؤدية إلى العود إلى الجريمة بين جريمة الرشوة من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد والاختلاس) من جهة أخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار إليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية اكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة الرشوة.

أما بالنسبة للفروق في الدرجة الكلية للعوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة فقد تبين أنه توجد فروق بين جريمة الرشوة من جهة والجرائم (السرقة والشيك بدون رصيد وهتك العرض والاغتصاب والاختلاس) من جهة اخرى بحيث ان دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة الرشوة.

كذلك فقد تبين وجود فروق في الدرجة الكلية للعوامل المؤدية إلى العود إلى الجريمة بين جريمة حادث سير تسبب بالوفاة من جهة والجرائم (والشيك بدون رصيد والاختلاس) من جهة أخرى بحيث أن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الجرائم الاخرى المشار اليها التي كانت قيم متوسطاتها الحسابية أكبر ما يشير إلى امكانية العود لمثل هذه الجرائم التي كانت متوسطاتها الحسابية هي الأكبر من متوسط جريمة حادث سير تسبب بالوفاة.

2.4 مناقشة النتائج:

1. دلت النتائج أن لأثر أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة كان متوسطاً حيث كانت الفقرات على الترتيب تمثل ترتيباً تنازلياً في المعاملة داخل المؤسسات الاصلاحية : توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان، هنالك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصلاحية من قبل المسئولين والعاملين، يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم على أكمل وجه، تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والإستماع لهم، ويعتبر إعادة التأهيل داخل المؤسسات الإصلاحية من المهام التي تجند لها مختلف الآليات القانونية منها والمادية والبشرية، وعيا بأن العقوبة السالبة للحرية التي تنفذ في حق النزيل يتعين أن يكون هدفها هو الإصلاح والتقويم وليس الزجر والإنتقام وذلك انسجاما مع الوظائف الجديدة للعقوبة السالبة للحرية والتي أثرت بشكل كبير على وظائف المؤسسات التي تغنى بتنفيذها، وانطلاقا من الإطار القانوني الذي يحدد ادوارها ومهامها، تسعى جاهدة ووفق امكانياتها إلى تسطير برامج وخطط تكون الغاية منها الحفاظ على حقوق هذه الفئة خاصة ما يتعلق بالرعاية الصحية والنفسية وكذلك تزويد النزيل بتكوين مهني ورفع مستواه التعليمي وهو ما استلزم ضرورة توافر المؤسسة السجنية على أطر تربوية تتولى مهة تنفيذ هذه البرامج، هذا بالإضافة إلى تدخل القضاء كطرف فاعل في صيانة الحقوق وتفعيلها من خلال زيارة المؤسسة السجنية والوقوف على الخروقات التي يعرفها الفضاء السجني إذ تعززت وظيفة القضاء باحداث مؤسسة قاضي تطبيق العقوبة الذي سيساهم في عدم عملية إعادة التأهيل انطلاقا من الصلاحيات الممنوحة له، لكن الواقع المعاش داخل الفضاء السجني والمعطيات التي تم إستنتاجها تبرهن على أن المؤسسة السجنية لا توفر أساليب العيش الملائمة لحاجيات وخصوصيات النزلاء التي من شأنها أن تخلق جواً مناسبا وظروف مواتية للقيام بالوظيفة التأهيلية والتربوية، وعليه يتعين الإقرار بأن هذه المؤسسة وأمام عجزها للوصول إلى إعادة ادماج النزلاء تؤثر سلباً على نفسية وسلوك

هؤلاء من قبيل إلحاق وصمة العار بشخصه نتيجة للأوصاف الجنائية التي تطلق عليه وهو ما يؤدي إلى فقدان الثقة والأمل.

واتفقت مع دراسة (Boritch,2005) حيث أشارت الى دور برامج الاصلاح والتاهيل في التخفيف من العود للجريمة، واتفقت مع دراسة (الكساسبة،2012) التي أشارت أن للتدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية له أثر كبير في التخفيف من نسبة العود الى الجريمة.

واخلفت مع نتيجة دراسة (الواكد،2005) حيث أشارت إلى وجود علاقة سلبية بين برامج الإصلاح والعود للجريمة.

2. دلت النتائج بأن غالباً للعوامل الاقتصادية الأثر المباشر في العود للجريمة ويمكن تفسير ذلك أن تدني الأجور التي يحصل عليها الأفراد في المجتمع الأردني وتدني الدخل يؤدي بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي والانحراف نظراً لزيادة متطلبات الحياة اليومية والعوز المادي الذي قد يحتاجه الفرد. كما قد يشكل الفقر عقبة تحول بين الأبناء ومتابعة تحصيلهم العلمي، فينقطعون عن الدراسة في سن مبكرة، وينصرفون إلى العمل في ميادين الحياة المختلفة، وقد يتلقفهم رفاق السوء ويدفعون بهم إلى الانحراف، ومما يزيد الأمر سوءاً رحيل الزوج إلى خارج البلاد طلباً للرزق، وخروج الزوجة إلى ميدان العمل تحت إلحاح الفقر والحاجة، ويبقى الأبناء بغير رعاية أو إشراف، وقد يكون ذلك دافعاً إلى سلوكهم سبيل الجريمة. وللبطالة آثار غير مباشرة على الظاهرة الإجرامية، إذ أن عدم قدرة الفرد عن الاتفاق على نفسه وذويه ممن تجب عليهم نفقتهم، يترتب عليه توتره وقلقه فتسوء حالته النفسيه، وقد يندفع تحت تأثير تلك الحالة إلى الإعتداء على بعض الأشخاص سواء من أفراد أسرته أو غيرهم، وقد يقتل الأب أبناءه لاسيما حديثي الولادة، أو قد يلجأ الزوج إلى اجهاض زوجته لعجزه عن الإنفاق عليهم، كما أن حقده على افراد المجتمع قد يدفع به إلى ارتكاب جرائم الاعتداء على الآخرين.وتعد البطالة سبب من الأسباب التي تؤدي إلى التصدع الأسري وقد تؤدي إلى الطلاق، مما يدفع بالأبناء إلى التشرد أو الإنضمام إلى عصابات إجرامية تحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة

الزوجية قائمة بين الزوجين إلا أنه وتحت تأثير الإغراء المالي، وقد تظل العلاقة الزوجية قائمة بين الزوجين، إلا أنه وتحت وطأة الحاجة قد تضطر الزوجة للعمل لتوفير مصدر للرزق والعيش وقد تستجيب لإغراء المال فتنزلق نحو ممارسة الدعارة أو أعمال القوادة، ولا يخفي ما لهذه الأفعال من آثار مرضية وإجرامية خطيرة.

وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (المطيري،2006) حيث أشارت أن تدني الدخل للفرد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، وأشارت أن نصف العائدون لا يعملون وبعضهم طلاب وبعظهم يعمل في مهن متدنية.

واتفقت مع دراسة (حمدان،2001) التي أشارت أن فئة الشباب هم الاكثر في ارتكاب الجرائم وخاصة الذين يعانون من تدني في المستوى التعليمي.

3. دلت النتائج بأن غالباً للعوامل الإجتماعية الأثر المباشر في العود للجريمة ويمكن تفسير ذلك بأن هناك العديد من الأفراد لا يستطيعوا تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة له ولأسرته؛ بسبب سوء الظروف التي يعاني منها الفرد مما قد يدفع بالفرد إلى ارتكاب السلوك الجرمي لسد حاجاته الضرورية، وقد يفسر ذلك بأن الفقر يدفع الشخص إلى ارتكاب بعض الجرائم ولا سيما الجرائم الواقعة على المال لسد ما يحتاج إليه من احتياجات ضرورية كالمآكل والملبس... الخ. وأن الشخص الفقير قد يلجأ إلى ارتكاب السلوك غير المشروع من أجل الحصول على المال، وقد يلجأ إلى ارتكاب مختلف أنواع الجرائم مثل السرقة أو النصب والإحتيال بغية الحصول على المال، وتوفير ما يحتاجه، وكذلك قد يؤدي الفقر إلى مشاكل أسرية وعائلة قد ينتج عنها الطلاق وتشرد الأطفال ولجوء النساء والأطفال إلى العمل والتأخر عن العود إلى منازلهم، مما يكون له آثار سلبية في التنشئة الاجتماعية والتفكك الأسري.

وتتفق مع نتائج دراسة (الرويلي، 2008) التي أكدت أن للوصم الإجتماعي دور في زيادة العود للجريمة، واتفقت مع دراسة (العتيبي،2008) والتي أشارت أن للعوامل الإجتماعية ولرفقاء السوء وأوقات الفراغ دور في العود للجريمة .

4- ودلت النتائج أن لمكان الإقامة دور في ارتكاب جرائم العود حيث أشارت نتائج

الدراسة أن الاشخاص الذين يعيشون في الحضر هم اكثر تكرار لجرائم العود، ويمكن تفسير هذه النتيجة على أن فرص ارتكاب الجرائم وكثرة أعداد السكان والازدحامات تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وكذلك التنوع بين الاشخاص، وفي مجال المهنة فقد دلت النتائج على وجود نسبة كبيرة للحداد في العود للجريمة أكثر من النجاروالمهن الأخرى وقد تفسر هذه النتيجة أن كون هذه المهنة يتعامل صاحبها مع الألات الثقيلة ويرى نفسة يتمتع بقوة جسدية قوية، أما في مجال المستوى التعليمي فقد دلت النتائج أنه لا يوجد فرق في المستوى التعليمي وارتكاب الجريمة، وقد تفسر هذه النتيجة أن الوضع النفسي لأفراد عينة الدراسة واحد في العود للجريمة وتختلف نتيجة الدراسة الحالية مع دراسة (العتيبي،2008) و(المطيري،2006) حيث أشارت أن المستوى التعليمي المنخفض يقلل من ارتكاب الجرائم، أما في مجال الحالة الإجتماعية فقد دلت نتائج الدراسة على عدم وجود فروق بين إذا كان الفرد متزوج أو أرمل أو غير متزوج، أما في مجال الديانة فقد اشارت إلى عدم وجود فروق في العود للجريمة وتفسر نتيجة وجود عدد كبير من العائدون للجريمة من المسلمين كون المجتمع اسلامي، وفي مجال نوع الجريمة فقد احتلت جريمة السرقة المرتبة الأولى ما بين الجرائم وتفسر هذه النتيجة إلى وجود أعداد كبيرة في المجتمع لا يعملون أو أنهم يتقاضون رواتب متدنية مما يضطر بهم إلى ارتكاب هذه الجريمة.

3.4 التوصيات:

في ضوء ما تقدم من نتائج توصي الدراسة:

1. أن تكون مراكز الإصلاح والتأهيل حقا مراكز للإصلاح والتأهيل وأن يخضع العاملين فيها إلى دورات لتعريفهم بكيفية التعامل مع النزلاء، خاصة من الجوانب النفسية، وتحديد رسالة السجن الإصلاحية والعمل بمقتضاها.
2. دعوة المؤسسات الاجتماعية (وزارة التنمية الاجتماعية، صندوق المعونة الوطنية، ومؤسسات التكافل الاجتماعي) لتنفيذ برامج وسياسات مالية

هدفها تحسين الأوضاع الاقتصادية والمادية لأفراد المجتمع من أجل تخفيف معدلات العود إلى ارتكاب السلوك الجرمي.

3. ضرورة أن تأخذ الحكومة بعين الاعتبار كل من المعنى الاقتصادي والمحتوى الاجتماعي لاتجاهات رفع الاسعار، بما يضمن أن حركة هذه الأسعار لا تعرقل إعادة توزيع الدخل القومي، والاهداف الاجتماعية التي تتضمنها الخطة التنموية التي تتبناها الحكومات.
4. ضرورة قيام الحكومة بالتركيز على زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال ايجاد سياسات تشغيلية وتوظيف رؤى اقتصادية تعمل على تخفيض معدلات التضخم والكساد الأمر الذي يسهم في انخفاض نسب العود إلى ارتكاب السلوك الجرمي.
5. تقسيم مراكز الإصلاح والتأهيل إلى مراكز متخصصة، مثل مركز إصلاح للخطيرين، وأخر لذوي العقوبات طويلة المدة، ومركز لذوي العقوبات قصيرة المدة، كذلك مركز إصلاح خاص بالموقوفين.
6. أن تعمل إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل على تعميق مبدأ الاتصال بين النزلاء والمجتمع الخارجي، وأن تكون للمراكز السياسات والإجراءات المعلنة بهذا الصدد.

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع العربية

الألفي، رمضان (1996).**نظرية الخطورة الإجرامية**، دار النظهة العربية، القاهرة.

بني عيسى، حسين عبد الهادي (2008)،**حقوق نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في ظل التشريع الاردني والموثيق الدولية**، المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية المجلد (11) العدد (2)ص 245-272.

البيايضة، نور محمد كريم (2014). **دور مراكز الإصلاح والتأهيل في الحد من العودة إلى الجريمة لدى النزيلات في الاردن (مركز إصلاح وتأهيل الجويدة للنساء)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤته.

التيجاني، عباس وجدان (2013). **العوامل الإجتماعية المرتبطة بالعود إلى الجريمة لدى المرأة في المجتمع السعودي**، دراسة تطبيق على نزيلات سجن الملز بالرياض وسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

التويجري، أسماء بنت عبدالله بن عبدالله المحسن (2011). **الخصائص الإجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

التقرير السنوي التاسع للمركز الوطني لحقوق الإنسان (2013).**أوضاع حقوق الانسان في المملكة الاردنية الهاشمية لعام 2012م**.

التقرير السنوي السابع للمركز الوطني لحقوق الإنسان (2011).**أوضاع حقوق الانسان في المملكة الأردنية الهاشمية لعام 2010م**.

جابرفصر الدين و عبيد ، زرزورة (2014). **دور الانحرافات الجنسية في ظهور سلوك العود للجريمة لدى المرأة** دراسة سيكودينمية بمدينة بسكرة ، الجزائر، مجلة علوم الانسان والمجتمع، العدد (9)، ص 301-319.

الجازي، جمال بركات (2009). **العود إلى السلوك الجرمي لدى نزيلات المكررات في مراكز اصلاح وتأ هيل الجويدة للنساء** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

الجميل، نجيب علي سيف (2006)**علم الاجرام وعلم العقاب** ، دار جامعة عدن للطباعه والنشر، اليمن، ط1.

الجهني، وليد (2007)**عوامل العود إلى الجريمة** رسالة ماجستير غير منشوره ، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الامنيه، الرياض.

الحجري، حميد (2010). **دور العوامل الإجتماعية والإقتصادية في العود إلى الجريمة من وجهة نظر العاملين في الادعاء العام** ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤته.

حمدان، وفاء شاكر محمد (2001). **العود للجريمة في المجتمع الأردني دراسة اجتماعية ميدانية**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

حسن، معتصم زكي (1999).**العود إلى الجريمة** مجلة شؤون أجتماعية ، الإمارات المجلد (16) العدد (63).

خالف، عقيلة (1987)**نظام العود في قانون العقوبات الجزائري** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

الخواجة، محمد ياسر (2003). **الانحراف والمجتمع** :دراسة في علم الاجتماع الجنائي، دار المصطفى للطباعة والنشر، طنطا.

الدباس، محمد نور خالد (2006). **بدائل السجن**دار يافا للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن.

الرويلي، سعود بن محمد (2008)**الوصم الإجتماعي وعلاقته با لعود للجريمة** : دراسة ميدانية على نزلاء المؤسسات العقابية العائدين وغير العائدين بسجون منطقة الحدود الشمالية وسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الرميح، يوسف أحمد عامر (2009)**العوامل المؤدية إلى العود للجريمة ، نظرية سيولوجية**، مجلة دراسات في الخدمة الإجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (27) المجلد (3) مصر 1227-1260.

البازعي،فهد بن سليمان عبدالله (2013). **دراسة لبعض العوامل النفسية المرتبطة بالعود إلى السجن بمدينة الرياض** ،سجن الملز ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

الربدي، محمد ابراهيم (2003).**العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**وسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الامنية، الرياض.

رمزي، نبيل (1999).**النظرية السوسيولوجية المعاصرة وأصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة**، دار الفكر الجامعي.

السدحان، عبدالله ناصر بن عبدالله (1998). **أسباب العود إلى الجريمة دراسة عن اسباب عودة الاحداث إلى الانحراف في السعودية**، مجلة التعاون العدد(42).

السماك، أحمد حبيب (1985). **ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقه الجنائي الوضعي**، مطبوعات جامعة الكويت.

السيف، محمد بن إبراهيم (1996). **الظاهرة الإجرامية في ثقافة وبناء المجتمع السعودي بين التصور الاجتماعي وحقائق الإتجاه الإسلامي** ،مكتبة العبيكان، الرياض.

سوسن، بوزبرة (2009). **علاقة مراكز اعادة التربية بالعود لدى الاحداث المنحرفين دراسة ميدانية في مراكز اعادة التربية بالابيار** ، جامعة الجزائر.

شلال، علي جبار (2011)، **ضرورة التمييز بين الفاعل والشريك في الجريمة وتفعيل أحكام العود** ،مجلة الحقوق ، الجامعة المستنصرية ، العراق، المجلد (4) العدد(14). 128-153.

الصالح، مصلح (2002)**التغيير الإجتماعي وظاهرة الجريمة** ، دار الوراق للنشر والتوزيع.

صالح، ناهد (1969)،**العود إلى الإجرام** مفهومه و أنماطه ، المجلة الجنائية القومية، المجلد (12) العدد الأول، القاهرة ص 8-226.

الصغير، جميل عبد الباقي (1997)**النظرية العامة للعقوبة**، دار النهضة العربيــة ، الاسكندرية.

الضحيان،سعود بن ضد حيان (1998). **البرامج الارشادية في السجون ودورها في الحد من العود إلى الجريمة**، مجلة كلية الانسانيات والعلــوم الاجتماعيــة ، قطر، العدد (21)، ص 203-238.

عبدالله، نوري سعدون (2011). **العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة دراسة ميدانية لأثر العوامل الإجتماعية التي تؤدي إلى ارتكاب الجريمة في مدينة الرمادي**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية.

عبد السلام، رضا (2003). **اقتصاديات الجريمة دراسة مقارنة مع التطبيق علــى عينة من سجناء أحد السجون المصرية**، مطبعة جامعة المنصورة.

عبد السلام، فاروق (1989)**العود للجريمــة مــن منظــور نفسـي اجتمــاعي**، ط1،جامعة نايف للعلوم الامنية.

العتيبي، خالد مشعل (2013). **العود في الجريمة بين الشريعة الإسلامية وقــانون الجزاء الكويتي**، مجلة الشريعة للدراسات الإسلامية (الكويت)المجلــد (28) العدد 95 و ص 334-277.

العتيبي، مطلق بن مطلق (2008).**العود إلى الجريمة من خــلال تــأثير بعــض العوامل الإجتماعية : دراسة ميدانية على عينة من نزلاء السجون بمحافظة جدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز.

عريم، عبد الجبار (1977). **الطرق العلميــة فــي اصــلاح وتأهيــل المجــرمين والجانحين**،بحث نظرية الاصلاح المعاصرة ،مطبعة المعارف، بغــداد، ط 3.

العلاوين، فدوى رشيد علي (1995)**العود وأثره على تــشديد الحــدود** ، رســالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية.

العمري، صالح،(2002)**العود إلى الإنحراف في ضوء العوامل الإجتماعية** ، ط1، اكاديمية نايف للعلوم الامنيه، الرياض،(ص65).

العوجي، مصطفى (1993)**التأهيل الاجتماعي في المؤسسات العقابية** ، مؤسسة بحسون للنشر والتوزيع، بيروت لبنان.

الغديان، سليمان بن عبد الرزاق (2012). **الانتكاسة للمتعافين** : المفاهيم والعوامل المؤدية وطرق مواجهة العود للمتعاطي.

الغريب،عبدالعزيز علي (2006)**ظاهرة العود للادمان في الم جتمع العربي**،جامعة نايف العربية للعلوم الامنية،الرياض.

غريب،محمد سيد أحمد و سامية ، محمد جابر (2006). **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة، الجامعية الاسكندرية.

قانون مراكز الإصلاح والتاهيل رقم 9 (2004) www.wooman.jo

قشاش، محمد أحمد علي (2004). **العوامل المسببة للعود إلى الجريمة ووسائل الحد منها في الجمهورية اليمنية** وسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة عدن.

الكساسبة، فهد يوسف (2012). **دور النظم العقابية الحديثة في الإصلاح والتأهيل دراسة مقارنة** ،دراسات علوم الشريعة والقانون،المجلد (39) العدد (2) ص 387-402.

الكساسبة،فهد يوسف (2010). **وظيفة العقوبه ودورها في الاصلاح والتأهيل دراسة مقارنة**،دار وائل للنشر، عمان، الاردن، ط 1.

الكساسبة، فهد يوسف (2008)، **دراسة هدفت إلى معرفة الاتجاهات لدى نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن حول مدى فاعلية المؤسسات العقابية في الاصلاح والتأهيل**. عمان، الاردن.

لاركس،رونالد و سيلارز ، شيرستون (2013)**نظريات علم الجريمة** ، ط1، ترجمة ذياب البداينة ورافع الخريشا، دار الفكر،عمان،الأردن.

المجدوب، أحمد علي (1973). **نظرية العودة الى الجريمة في القانون الوظعي والشريعة الاسلامية**،مجلة الوعي الاسلامي ، الكويت، المجلد (9) العدد (107)، ص 28-33.

المطيري، سلمان بن مناور (2006). **أثر بعض العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية في العود لجريمة السرقة** ، دراسة مقارنة مطبقة على العائدين وغير العائدين لجريمة السرقة في سجون مدينة الرياض (أصلاحية حائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك سعود.

المحيذيف، محمد بن عبدالله (2013). **ظاهرة العود في الجريمة أسبابها و آثارها وعلاجها.**

مديرية الأمن العام (2012)، **الإحصائية السنوية للنزلاء المحكومين الداخلين إلى مراكز الإصلاح والتأهيل.**

مديرية الأمن العام (2013)،**التقرير الاحصائي الجنائي ،الجرائم المرتكبة في المملكة الاردنية الهاشمية، ادارة المعلوات الجنائية.**

مركز بحوث الشرطة (2004)**دور المؤسسات العقابية في مكافحة الجريمة ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة.**

نصيب، نصيب عبدالكريم (1996). **عوامل عدم التكيف الإجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات والتدريب، قطر.

الواكد، أحمد صالح (2005). **العلاقة بين الانخراط في برامج الإصلاح والتأهيل في المؤسسات العقابية الأردنية والعود إلى الجريمة** ،رسالة ما جستير غير منشورة، جامعة مؤتة.

الوريكات، عايد (2013).**نظريات علم الجريمة** دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.

الوريكات، محمد عبدالله (2008). **مبادئ علم الاجرام**، دار وائل للتوزيع، ط 1.

ب. المراجع الأجنبية:

Boritch، Helen (2005)**The Criminal Class Revisited، Recidivism and Punishment in Ontario، 1871-1920**، Social Science History 29(1):137-170.

Daniel. B(2003).investigation parent Trait and life course Theories As predictors of Recidivism Among An of fender sample،jounal of criminal justice sep. vol.31.issues 5. pp.

Gary M. weaver and Richard R wotton (1992). **The USEof Mpl scales in the Assessment of Delinguent Adolescence**، vd، 27 No. 107 personality libra publisher inc.

Jeffrey J. Wilson، Neil Rojas، Rudy Haapanen، Elaine Duxbury and Hans Steiner (2009) Substance Abuse and Criminal Recidivism: A Prospective Study of Adolescents، Child Psychiatry and Human Development، Volume 31، Number 4 ، pp: 297-312.

Marlatt، G،A. (1996). **Taxonomy of high –risk situations of alcohol relapse: Evolution and Develepment of a cognitive –Behavioral Model Addiction**، 91 suppement، pp 37-55.

Mecoy،Marcia،E(1997).**Predictors of Recidivism in apopultion of Canadian sex offenders** :Psyhological and offence factors Vol.59_03B of Dissertation Abstacts international.

Minor، Kevin I، Wells james B، and sims، crissy (2003). **Recicting among federal probationers :predicting sentence violations**، federal probationers journal، vol، 67،issue.L. pp:31-36.

Schweitzer، Robert and Dwyer، Jonathan (2003). **Sex Crime Recidivism: Evaluation of a Sexual Offender Treatment Program**. Journal of Interpersonal Violence 18(11):1292-1310.

Smith، p، Goggin، C، (2002). **Intermediate Sanctions on Recidivism: General Effect and Individul Differences**. Criminology Journal 7 (3). May. pp: 19 – 23. also available in internet at http://www.Sgc.gc. ca.

Spohn، Cassia، and Holleran، David (2002). **The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony offenders**. Criminology Journal، 40 (2). pp: 329 – 358.

Volkman، Rita &D.Cressy (1963). **Differential association theory and the rehabilition of drug addicts**. American Journal of Sociology، No. 69، 1963.

الملاحق

الملحق (أ)

أداة الدراسة بالصورة النهائية

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزي المبحوث:

صممت هذه الإستبانة للتعرف على" **أثر العقوبة على العود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية**"، لذا أرجو التكرم بالإجابة على فقرات هذه الإستبانة بموضوعية ودقة، شاكراً لكم تعاونكم ومؤكداً لكم بأن المعلومات التي تقدمونها سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

وتقبلوا فائق الشكر والاحترام

الباحث

بسام الحيصة

الجزء الأول: المتغيرات الديموغرافية:

1- **الجنس** : 1- ذكر 2- أنثى

2- **الدخل الشهري للأسرة** : (أ) لا شئ (ب) 150-250
(ج) 250-350 (د)350 فأكثر

3- **مكان الإقامة:** 1- ريف 2- حضر 3- بادية

4- المهنة قبل دخول السجن: (1) موظف قطاع عام (2) موظف قطاع خاص
(3) نجار (4) حداد (5) سائق (6) كنترول (7) لا يعمل

5- **مستوى التعليم:** (1) اقل من ثانوية (2) ثانوية
(3) بكالوريوس (4) دراسات عليا

6- الحالة الإجتماعية : (1) اعزب (2) متزوج (3) ارمل (4) مطلق

7- **العمر** : (أ) 19-29 سنة (ب) 30-39 سنة (ج) 40 سنة فاكثر

8- **الديانة:** (1) مسلم (2) مسيحي

9-**نوع الجريمة** : (1) سرقة (2) شك بدون رصيد (3) ايذاء
(4) هتك عرض (5) الشروع بالقتل (6) اغتصاب (7) مخدرات
(8) اختلاس (9) تزوير (10) رشوة (11) قتل (12) حادث سير تسبب بوفاه

الجزء الثاني: يرجى وضع إشارة (×) في المربع الذي يوافق خياركم مع العلم بـــأن تنطبـــق دائماً تعني (5)درجات وصولاً إلى لا تنطبق أبدا وتعني درجة واحدة.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	دور أساليب معاملة النزلاء في الحد من العود للجريمة					
.1	هنالك عدالة في المعاملة العقابية للنزلاء داخل الإصـــلاحية من قبل المسئولين والعاملين					
.2	يقوم المسئولين والعاملين داخل الإصلاحية بواجباتهم على أكمل وجه					
.3	توجد في الإصلاحية معاملة إنسانية تحترم حقوق الإنسان					
.4	تعمل الإدارة على تلبية مطالب النزلاء والاستماع لهم					

الجزء لثالث: يرجى وضع إشارة (×) في المربع الذي يوافق خياركم مع العلم بأن تنطبق دائماً تعني (5)درجات وصولاً إلى لا تنطبق أبدا وتعني درجة واحدة.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العوامل الاقتصادية المؤدية إلى العود للجريمة					
.5	الديون المتراكمة هي عامل في العود إلى الجريمة					
.6	عدم وجود دخل ثابت يؤدي إلى العود للجريمة					
.7	ارتفاع الأسعار تؤدي إلى العود إلى الجريمة					
.8	تدني الرواتب يلعب دوراً في زيادة معدلات العود إلى الجريمة					
.9	عدم وجود مسكن ملائم للمفرج عنهم يدفع بهم إلى التشرد والتسول والعود للجريمة					
.10	ارتفاع أجور السكن يؤدي إلى زيادة العود إلى الجريمة					
.11	يؤدي الفقر إلى ابتعاد الأبوين عن الاهتمام بتربية					

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	أولادهم وعدم متابعتهم وبتالي وقوعهم في الجريمة والانحراف.					
12.	يؤدي الحرمان الاقتصادي إلى جمله من المشكلات الاجتماعية الخطيرة على الأسرة.					
13.	يضطر المفرج عنهم إلى ارتكاب السلوك الجرمي بحثاً عن سبل العيش وسد حاجاته الأساسية					
14.	تؤثر الظروف الإقتصادية السيئة على ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم					
15.	عدم قدرة المفرج عنهم على العمل تؤدي إلى احساسه بأنه أصبح عبئاً ثقيلاً على المجتمع وانه مقصر بحق عائلته وبالتالي يرتكب السلوك الإجرمي					
16.	يتجه المفرج عنهم إلى استعمال المخدرات والكحول للهروب من مشاكلهم وهمومهم بسبب البطالة.					
17.	تؤدي البطالة إلى تردي الأحوال الإقتصادية والمعنوياته وانخفاض المكانه الإجتماعية والسمعه الإعتبارية للمفرج عنهم					
18.	تلعب البطالة دورًا رئيسًا في عدم توفير الأمن في المجتمع					
19.	يسيطر الشعور بالفشل والإحباط على العاطلين عن العمل المفرج عنهم، مما ينعكس سلباعلى علاقته بالمجتمع					
20.	تؤدي البطالة إلى زيادة في معدلات العود إلى الجريمة.					
21.	تؤدي البطالة إلى فقدان العديد من المواطنين المفرج عنهم لوظائفهم حيث ينجم عن ذلك زيادة في البطالة وفي معدلات العود إلى الجريمة					
22.	تؤدي البطالة إلى انحلال المجتمع بسبب الظروف الاقتصادية وزيادة معدلات العود إلى الجريمة.					
23.	تؤدي البطالة إلى وضع العراقيل و الموانع التي تحول					

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	دون تقدم المجتمع مما ينعكس سلباً على المستوى المعيشي للإفراد وبالتالي العود إلى الجريمه					
	العوامل الاجتماعية المؤدية إلى العود للجريمة					
24.	ضعف الضوابط الأسرية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة					
25.	ضعف قنوات الإتصال بين المفرج عنهم وأفراد الأسرة يؤدي إلى العود إلى الجريمة					
26.	عدم توفر الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة					
27.	عدم اهتمام الأسرة بمطالب أفراد المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
28.	عدم اهتمام الأسرة بنوع الأصدقاء لأبنائها المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
29.	عدم اهتمام الأسرة بمشاكل الأبناء المفرج عنهم يؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
30.	عدم اهتمام الأسرة بمشاعر الأبناء يؤدي المفرج عنهم إلى العود إلى الجريمة.					
31.	المشكلات الزوجية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
32.	التفكك الأسري من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
33.	عدم مصاهره المفرج عنه له انعكاس سلبي عليه وعلى عائلته نظراً لما يلحقه من ضرر من تبعات العنوسه، وعدم الإستقرار العاطفي.					
34.	عدم إشراك المفرج عنه في الفعاليات الإجتماعية وذلك بقصد تهميشهم، وإشعارهم أنهم غير مرغوب فيهم يؤديإلى					

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
	العود للجريمة.					
35.	عدم المشاركة الإجتماعية من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
36.	الاحتقار الإجتماعي من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
37.	عدم الكفاله والضمان من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
38.	عدم الاعانه الاجتماعية والمادية من أهم العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					
39.	مخالطة أصحاب السوابق من العوامل التي تؤدي إلى العود إلى الجريمة.					

الملحق (ب)

أسماء السادة المحكمين

أسماء السادة المحكمين

الرقم	الاسم	مكان العمل
1	أ. د. فايز المجالي	جامعة مؤتة
2	أ. د. سليم القيسي	جامعة مؤتة
3	د. حسين المحادين	جامعة مؤتة
4	د. رافع الخريشا	جامعة مؤتة
5	أ. د. فؤاد الطلافحة	جامعة مؤتة
6	د. راجي الصرايرة	جامعة مؤتة

المعلومات الشخصية

الاسم: بسام احمد الحيصه

الكلية: العلوم الاجتماعية

الدرجة العلمية: الدكتوراه

السنة: 2014